الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامــعة غـــــرداية
كـلية الآداب واللغـات
قسم اللغة والأدب العربي

شروح الشواهد النحوية عند الجزائريين

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة :
- بن عثمان رقية

إشراف الدكتور :
- يوسف خنفر

لجنة المناقشة

الأستاذ/مهدي عز الدين شنين	جامعة غرداية	رئيســـــــــا
الأستاذ / يوسف خنفر	جامعة غرداية	مشرفـــا ومقـــررا
	جامعة غرداية	منـــــــاقشا

السنة الجامعية:2019م-2020م

الإهداء

أهدي هدا العمل المتواضع إلى كل من كان له علي فضل في طلب العلم، فأخص بالذكر والديّ الكريمين، وإلى كل إخوتي ، وأخواتي، إلى كل عائلتي وزميلاتي في الدراسة .

وإلى كل أساتذتي الذين أخدت عنهم علما في جميع أطوار حياتي التعليمية، وإلى كل طالب العلم منه ينبغي منه رفعه للإسلام ورفعة لأمته ووطنه.

شكر وعرفان

نرى لزاما علينا تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم:

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما قيل:

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر، فالشكر أولا لله عز وجل على أن هدانا لسلوك طريق البحث والتشبه بأهل العلم وإن كان بيني وبينهم مفاوز.

كمانشكر كل السادة الأساتذة وكل الزملاء والزميلات وكل من قدم لنا فائدة أو أعاننا بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

مـقدمـة

مقدمة

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذه دراسة نحوية تتناول أحد أهم الدعائم التي يقوم عليها النحو العربي، إذ يعد الاحتجاج بالشواهد النحوية أصلا قامت عليه الدراسات اللغوية وذلك لما له من أهمية في التأصيل للقواعد التي بنيت عليها العربية، فالناظر في كتب القدماء يلحظ جليا اعتناءهم بالشواهد النحوية، لأنه احجة النحوي التي يستعين بها في كلّ قضية نحوية **تعرض له ليثبت قاعدة أو يستدل بها على صحتها.**

فلا عجب أن يؤلف العلماء شروحا للشواهد النحوية لبيان نسبتها ومعانيها وإعرابها، وقد بدأ هذا النوع من زمن مبكر فهذا كتاب سيبويه قرآن النحو اعتنى العلماء بشرح شواهده، **منها ما وصلنا، ومنها ما سقط من يد الزمن.**

ثم تناولت المصنفات في هذا المجال، وكان للجزائريين نصيب من شروح الشواهد النحوية، **رأينا من** الواجب أن تفرد لها دراسة تبين منهج علمائنا فيها وقيمتها بالنسبة للمؤلفات الأخرى في بابها، فكان **موضوع** بحثنا بعنوان: **شروح الشواهد النحوية عند الجزائريين.**

أما الأسباب التي دعتني **لاختيار موضوع الدراسة** فهي:

–الرغبة في **دراسة وتتبع مؤلفات الشواهد النحوية للنحاة الجزائريين لبيان** أثرها في تيسير القواعد **النحوية ومقارنتها مع** غيرها من المؤلفات التي تناولت **الشواهد النحوية عند أئمة** النحو العربي.

–أهمية الشواهد في التراث **النحوي** العربي، إذ لا يخفى على الدارسين مدى أهمية الشاهد في تثبيت القواعد في **أذهان المتعلمين.**

–ارتباط هذا الموضوع بمجال تخصص اللسانيات العربية، فقد تناولنا في دراستنا النظرية مادة أصول النحو العربي،**وهذه دراسة تطبيقية لأحد أهم تلك الأصول وهو السماع وما يرتبط به**، ولا شك أن هذه الدراسة سترسخ **تلك المفاهيم لدينا.**

أما عن أهمية هذه الدراسة فإنها تكمن في إبراز جهود الجزائريين وبيان منهجية التأليف لديهم في شروح الشواهد النحوية، وكيفية تعاملهم مع الشواهد الشعرية بالخصوص، من خلال الوقوف على بعض الشروح ووقع الاختيار على كتاب فتح المولى لعبد الكريم الفكون القسنطيني(1073هـ)، وكتاب قيد الشوارد في شرح الشواهد لبركات ابن باديس القسنطيني(1107هـ) وهو تلميذ الفكون، وشرح العلامة الإعرابية في الشواهد الشعرية لدى الشيخ أبي بكر بن العربي.

ولأن كل دراسة ذات قيمة لابد أن تنطلق من إشكالات واضحة ليسير البحث في ضوئها، حيث سار هذا البحث وفق سؤالين اثنين:الأول: هل حظيت الشواهد الشعرية عند النحاة الجزائريين بأهمية كبيرة وعولوا عليها كثيرا وأخذت حظها من التأليف والدراسة؟

والثاني: ما مميزات وخصائص تلك الشروح عن غيرها مما ألفه النحاة السابقون؟.

وسعت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعريف بمفهوم الشاهد النحوي وأهم تقسيماته لدى النحاة وغيرهم.
- التعرف على أبرز المصنفات التي تناولت الشواهد النحوية
- بيان منهج الجزائريين في مصنفاتهم التي أفردت لشرح الشواهد وبيان خصائص التأليف لديهم، والأسباب التي جعلت بعض أنواع الشواهد تأخذ القسط الأكبر من اهتمام نحاتنا والكشف عن مؤلفاتهم، لاسيما أنّ الدارسين المحدثين ينظرون باهتمام للنحاة المشارقة أكبر من النحو الجزائري، فتجدهم يتحدثون كثيرا عن المشارقة، لكنهم قليلا ما يهتمون بأعمال الجزائريين.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدّمة، ومبحثين وخاتمة.

أمّا المقدّمة فكانت للحديث عن موضوع البحث، وأسباب اختياره، والمنهج المعتمد، والخطة المتّبعة، وأهم المصادر والمراجع.

أمّا المبحث الأول فكان للحديث عن حركة التأليف في الشواهد النحوية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، خصص الأول لمفهوم الشواهد النحوية، والثاني أهم المؤلفات التي تناولت الشواهد النحوية، والثالث للحديث عن حركة التأليف في شرح الشواهد لدى الجزائريين.

أماالمبحث الثاني فكان للحديث عن منهجية التأليف في شروح الشواهد لدى الجزائريين، وتم تقسيمه أيضًا إلى ثلاثة مطالب، خصص الأول للحديث عن كتاب فتح المولى لعبد الكريم الفكون، والثاني للحديث عن كتاب قيد الشوارد في شرح الشواهدلبركات ابن باديس القسنطيني، والثالث عن شرح الشواهد النحوية لدى الشيخ أبي بكر بن العربي.

وتُوجت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، وهذه النتائج تتعلق أساسًا بالخصائص التي تميزت بها شروح الشواهد.

ثم خُتمَت بفهارس المصادر والمراجع، والمحتويات.

أما مصادر الدراسة فقد تنوعت ما بين كتب النحو القديمة والحديثة والرسائل الجامعية التي تناولت الشاهد النحوي، وطرق النحاة في استخدامه ومعالجته.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تعدد المناهج، فهذا الموضوع لا يمكن أن يحصر نفسه ضمن منهج علمي واحد، ذلك أنّ دراسة الشواهد النحوية بصفة عامة لا بدلها من المنهج التاريخي، بحيث راعيت الترتيب الزمني في عرض آراء النحاة.

والمنهج التحليلي الوصفي الذي يظهر في الجانب التطبيقي للبحث.

أما الصعوبات التي واجهتني في هذه المذكرة فهي قلة المصادر النحوية المتعلقة بالنحاة الجزائريين وخاصة المبحث الثاني والمتعلق بشروح الشواهد النحوية عند الجزائريين مما خلق عندي إشكالا في تدعيم الجانب التطبيقي من هذا البحث،وأيضا تحقيق الشواهد والبحث عنها في الكتب، وخاصة بعض الأبيات الشعرية التي لم أستطع العثور عليها في الكتب التي بين يدي، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة التي استغرقت وقتا طويلا لتحقيقها، فبعضها لم أستطع أن أقف عليه في متون الحديث.

ولا أنسى أن أذكر صعوبة الترجيح بين الآراء المختلفة للنحاة الجزائريين.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور يوسف خنفر لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي تحملت عناء قراءة هذه المذكرة.

هذا فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، **وآخر دعوانا أن الحمد لله رب** العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الطالبة بن عثمان رقية

المبحث الأول: حركة التأليف في الشواهد النحوية

المطلب الأول: مفهوم الشواهد النحوية

المطلب الثاني: أهم المؤلفات التي تناولت الشواهد النحوية

المطلب الثالث: شرح الشواهد لدى الجزائريين

المبحث الأول: حركة التأليف في الشواهد النحوية

تمهيد:

يعد الاحتجاج بالشاهد النحوي من أبكر صور الدراسات اللغوية العربية وذلك لما له من أهمية في إبراز المعاني والدلالات المختلفة من جهة، وفي التأصيل للقواعد التي بنيت عليها العربية من جهة ثانية[1].

وعندما نعود إلى كتب معاني القرآن الكريم مثلا فإننا نلاحظ أنها جمعت بين تحليل الآيات القرآنية تحليلا لغويا أولا، ثم ذكر ما تعلق بها من شواهد نحوية تعين على تطوير هذا التحليل.

وكذلك فإن كتب إعراب القرآن الكريم تعتبر فرعا من المعاني وذلك بتناولها بعض مقاصد المعاني، **ويتضح** من عناوينها أن أصحابها اهتموا كثيرا بالإعراب، وأنَّ اعتناءهم بالشواهد النحوية يأتي في مقدم ذلك الاهتمام[2].

على سبيل المثال، نلاحظ ذلك في **«إعراب القرآن» لأبي** إسحاق **الزجاج (ت311هـ)وقبل ذلك كله** فإننا إذا عدنا إلى كتاب سيبويه **(ت180هـ)** الذي يعتبر دستور النحو العربي، والذي جمع فيه أفكار أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي **(ت175هـ)** واجتهاداته هو، فإننا نجده قد ضمَّنه **من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية وبعضا من الأحاديث النبوية. وبلغ عدد الشواهد فيه (744) أربعا وأربعين وسبعمئة آية، وبلغ عدد الأبيات الشعرية(1500)** ألفا وخمسمئة **بيت.**

ومن هنا نلاحظ تقديم سيبويه للشعر العربي على القرآن الكريم في موضوع الاستدلال والاستشهاد، **وهو** في ذلك يجاري مدرسة البصرة التي تعتمد في التأصيل للقواعد على الشعر العربي الجاهلي ثم الإسلامي أولا، ثم القرآن الكريم وبخاصة ما كان متوافقا مع الأقيسة التي وضعوها، وإلا فإنهم يعمدون إلى التأويل.

فأهمية الشاهد النحوي تعتبر جوهرية وأساسية في كل ما له علاقة بالدرس اللغوي والنحوي، وذلك إن على مستوى التفسير أو التعليل أو التحليل وإن على مستوى التأصيل للقاعد اللغوية والنحوية.

[1]- محمد إبراهيم عبادة ، **الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها (ط مكتبة الآداب) ،مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة:** الثانية - 2001م صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة 1984 ، ص 120.

[2]- محمد إبراهيم عبادة، **مرجع نفسه ، ص** 120.

المطلب الأول:تعريف الشاهد النحوي

أ- **الشاهـد لغـة:**

ورد في الصحاح حول مادة (شيد) ما يلي: ((الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا... والمشاهدة المعاينة، وشهده شهودا أي حضره فهو شاهد، وقوم شهود أي حضور... وأشهدني بلاكه أي أحضرني ... وشهود الناقة: آثار موضع منتجها من دم أو سلى) [1].

وفي اللسان ((الشاهد: الذي يخرج مع الولد كأنه مخاط... والشهود ما يخرج على رأس الولد)[2]، لما في الوسيط، فالشاهد هو ((من يؤدي الشهادة، والشاهد الدليل) [3].

ويرى الدكتور يحي جبر أن الشاهد ((الحاضر المال مطلقا، أو خصوصا، في أثناء وقوع الحادث أو نحوه، فهو يقف على دقائقه كلها، أو طائفة منها)) [4]

ويبدو أن خيطا واحدا ينظم هذه التعريفات ويجمع بينها، وهو كون الشاهد **أثرا دالا على حقيقة الشيء أو** وجوده، أو دليلا على حدوث الشيء أو حصوله، وهذا الخيط يقودنا إلى تعريف الشاهد اللغوي في اصطلاح اللغويين والنحاة.

ب–الشاهد في الاصطلاح:هو قول عربي شعرا أو نثرا قيل في عصر الاحتجاج، يورد للاحتجاج به على قول أو رأي أوق قاعدة لغوية، وهو بعبارة أخرى ((جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، **تتسم بمواصفات معينة** ... تقوم دليلا على إستخدام العرب لفظا لمعناه أو نسقا في نظم أو كلام) [5].

ج– أغراض الاحتجاج:

للاحتجاج في اللغة العربية غرضان اثنان:

---

[1]-الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار، الصحاح ، دار العلم للملايين، بيروت لبنان،ط2 ،1979 م ،ج 2،ص494-ص495.

[2]-إبن منظور ، لسان العرب ، محمد بن مكرم ، ، المجلد دار صارد ، بيروت ، تاريخ إضافته 14 نوفمبر 2010 م، ص 240 .

[3]- إبراهيم أنيس ،عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي ،محمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية،ط4، 2004،ص240-ص 497

[4]-جبر ، يحي عبد الرؤوف ، الشواهد اللغوية ، مجلة الأبحاث للنجاح المجلد الثاني ، بيروت لبنان ، العدد 06 ،1992،ص 256.

[5]-المصدر السابق نفسه ، ص256.

الأول: لفظي: ويورد لإثبات صحة استعمال لفظة أو تركيب أو ما يتبع ذلك من قواعد في علم اللغة والنحو والصرف.

والغرض الثاني معنوي: ويتعلق بإثبات معنى كلمة ما، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

وفيما يتعلق بالغرض اللفظي فقد تشدد العلماء في شروط قبول الشاهد اللغوي لهذا الغرض من الاحتجاج، فلم يجوزوا الاستشهاد على اللغة والنحو والصرف إلا بكلام من يوثق بفصاحته من العرب، وحددوا ذلك ضمن عصر معينو قبائل معينة تقع ضمن دائرة الاحتجاج[1].

د– مصادر الاستشهاد:

ذهب النحاة واللغويون إلى البادية ليجمعوا اللغة، ويلتقطوا ما بقي من أفواه العرب الضاربين أوساط الجزيرة العربية وأطرافها، فأفرغوا ما حملوا من حبر وصحف، وتحموا ذاكرتهم بما حفظوا، فمنهم من أمضى أربعين سنة في البوادي يشاقه الأعراب، ويدون ويلاحظ ما شاء له أن يلاحظ قبل أن يعود إلى بلده[2].

ل دوائر الاحتجاج اللغوي:

(الزمان، المكان، الدائرة الحضرية، نوع الشاهد)جعل علماء اللغة حدودا زمانية و مكانية لقبول الشاهد اللغوي متوخين بذلك السلامة في لغة المحتج بكلامه و عدم تطرق الفساد إليها كي تتاح لهم فرصة التمييز بين النخيل والمشهور والشاذ، والمستعمل والمهمل، كما بحث العلماء في طبيعة الشواهد اللغوية من حيث أشكالها الأدبية، والعلوم التي تستعمل لها[3].

[1]- البغدادي، خزانة الأدب ،تح عبد السلام هارون ، ، مكتبة الخانجي –القاهرة –ط1 ، 1406 هج1،1418-1997، ص 5.

[2]- مرجع نفسه ،ص 5.

[3]- إبن يعيش ، كتاب شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م ، ص 255.

ا الدائرة الزمانية:

لم يقبل علماء اللغة من الشواهد الشعرية والنثرية إلا ما كان واقعا بين العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وعلى ضوء ذلك قسموا الشعراء إلى طبقات اربع تخضع الترتيب الزماني على النحو التالي[1]:

الطبقة الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين كامرئ القيس والأعشى وغيرهم ممن ماتوا قبل ظهور **الإسلام**.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحنان وليد .

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق-

الطبقة الرابعة: طبقة المولدين أو المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد الطبقة الثالثة كبشار بن برد وأبي نواس.

فأجمعوا على صحة الاستشهاد بطبقة الجانبين والمخضرمين، واختلفوا في طبقة الإسلاميين، فالأغلب على صحة الاستشهاد بشعرهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وجعلوا **إبراهيم** بن هرمة المتوفى سنة 150ه **آخر الشعراء الإسلاميين المحتج بشعرهم.**

واقتصر بعض العلماء كابي عمرو بن العلاء على الأخذ من الجاهليين و المخضرمين دون غيرهم [2]، **ولعل** ما دفع هؤلاء إلى ذلك، شعورهم بأن لغة الأباء والأجداد في اللغة ((المثالية))، فكان أبو عمرو بن العلاء **يعد** الطبقة الثالثة التي تشمل جرير و الفرزدق والأخطل طبقة مولدة لا يحتج بشعرها إذ يقول: ((لقد كثر هذا المحدث **وحسن** حتى لقد هممت أن آمر فتياننا **بروايته**)) [3]فمع إعجابه بهذا الشعر إلا أن الشعور بالكمال لها هو الذي **منعه من الرواية.**

ثم جاء الأصمعي ليوسع الإطار الزمني للاحتجاج، **قد**شمل جريرة و الفرزدق والأخطل وحكنا الخضري إلى **إبراهيم بن هرمة ت 150 ه قد ابن هرمة اخر الشعراء الإسلاميين المحتج بشعرهم.**

---

[1]- إبن يعيش ، مرجع سابق ، ص 256.

[2]-البغدادي ، خزانة الأدب، تح عبد السلام هارون، ، مرجع سابق ،ص 6.

[3]-حبل ،محمد حسن ، الإحتجاج بالشعر في اللغة ،دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ،ط1 ، 30-12-1998 ، ص79.

أما الطبقة الرابعة من الشعراء (المولون والمحدثون) فلا يحتج بكلامهم للغرض اللفظي مطلقا، وجعلوا بشار بن بردت 167 رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم، و عللوا استشهاد سيبويه ببعض شعر بشار في (الكتاب) ب ((التقرب إليه واتقاء شر لسانه، لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره)) [1].

ا من حيث الدائرة المكانية :

القبائل التي أخذوا عنها، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها عن الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربية، وردوا كلام القبائل التي على السواحل، أو في الحواضر، أو في جوار غير العرب من الأمم الأخرى، وقد صنف ذلك أبو النصر الفارابي في الاحتجاج).[2]

فذكر أن أجود العرب انتقاء للأفصح هم قريش، وبليهم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائين، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر القبائل، وذلك لأسباب المخالطة مع الأمم الأخرى مما يترتب عليه اختلاط لغتهم بغير لغة العرب وبالتالي الخوف من النخيل والغريب والشاذ.

وعلى هذا الأساس استثنوا القبائل القاطنة بجوار اليونان كتغلب والنمر، والقبائل المجاورة الأهل مصر و القبط كلخم وجذام، و القبائل المجاورة لأهل الشام كقضاعة وغسان و بياد، والقبائل المجاورة للبط و الفرس والهند والحبشة كبكر وعبد القيس وأزد عمان وأهل اليمن، والقبائل المخالطة لتجار الأمم المقيمين عندهم كبني حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وسكان الطائف وحاضرة الحجاز .[3]

وبالنظر إلى قائمة القبائل تلك نجد سيبويه قد خالفها فاستشهد بشعراء من نيف وعبد القيس وتغلب وقضاعة وبكر، فمن ثقيف أمية بن أبي الصلت وأبو محجن الثقفي، ومن عبد القيس المفضل البكري وزياد الأعجم والأعور العنسي والصلتان العبدي، ومن تغلب الأخطل وكعب بن جميل والقطامي، ومن قضاعة عدي بن الرقاع، ومن بكر المسيب بن علس ونهار بن توسعة .[4]

---

[1]- السيوطي ، المزهر، تح محمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، منشورات المكتبة العصرية ،صيدا بيروت ،تاريخ إضافته 2014/11/01، ص 167.

[2]-مرجع نفسه ، ص 168.

[3]- الرواية والإستشهاد في اللغة ، محمد عيد ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر ،مجلد1، ط1 01-01-1900،ص 200،ص201.

[4]- مرجع نفسه ، ص202.

وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية المدارس النحوية وجدنا أن دائرة الاحتجاج تتسع وتضيق بحسب أفكار هذه المدرسة أو تلك، فنجد مثلا أن المدرسة البصرية تشددت أعظم التشدد في رواية الأشعار والأمثال والخطب ضمن الدائرة المشار إليها آنفا. واشترطوا في الشواهد المعتمدة لوضع القواعد أن تكون جارية على ألسنة العرب، وكثيرة الاستعمال في كلامهم بحيث تمثل اللغة الفصحى خير تمثيل وحينما يواجهون بعض النصوص التي تخالف قواعدهم كانوا يرمونها بالشذوذ أو يتأولونها حتى تنطبق عليها قواعدهم.

أما أصحاب المدرسة الكوفية وعلماؤها فقد توسعوا في الرواية عن جميع العرب بدوا وحضرة، واعتدوا بأقوال المتحضرين من العرب وأشعارهم ممن سكنوا حواضر العراق، واعتمدوا الأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها من الفصحاء العرب والتي وصفها البصريون بالشذوذ.

وتوسع بعض أعلام المدرسة البغدادية في الأخذ والاستشهاد بأشعار الطبقة الرابعة، فقد استشهد الزمخشري بشعر أبي تمام وقال: ((وهو وإن كان محدث لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه))[1].

ووجدنا علماء متأخرين يسجلون موقفا من الاستشهاد و الاحتجاج، من أمثال ابن مالك الذي استشهد بلغات لخم وجذام و غستان، وقد اعترض على ذلك أبو حيان في كتابه (شرح التسهيل) بقوله: ((ليس ذلك من عدة أئمة هذا الشأن)) [2].

ا الدائرة الحضرية:

كان المجتمع العربي مكونا من طبقة البدو وهم أهل الفصاحة و البيان، وطبقة الحضر والقرويين وهؤلاء يتميزون بهبوط مستوى الفصاحة لديهم، فقصد العلماء البوادي لأخذ اللغة من أهلها، فكانت البداوة معيار للاحتجاج، يقول الفارابي: ((وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط)) [3].

وتدخل هذا الإطار فمنع الأخذ من بعض الشعراء الذين كانوا داخل الإطار الزمني للاحتجاج بحجة الإقامة في المدن، ومنهم الكميت و الطرماح و عدي بن زيد وعبيد الله بن قيس الرقيات.

---

[1]-الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ،دار الكتاب العربي ، ط4، بيروت لبنان ، ،ج1 ، 1407ه- ص86.

[2]- السيوطي ، الإقتراح في علم أصول النحو، مطبعة المعارف حيدر أباد ، ط2، دار البيروتي، دمشق، 1427-2006 ،ص 56.

[3]- المصدر السابق نفسه ص56.

إن المتتبع لقضية الاحتجاج في اللغة يرى أن النحاة واللغويين قد تشتدوا في التعامل مع عصور الاحتجاج وشروطه وأطره المختلفة، فتركوا مادة ثرة كان من الأولى **عليهم روايتها- على الأقل** - إن لم يريدوا الاستشهاد بها.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال يطرح نفسه بقوة لدى الباحثين في الدراسات اللغوية القديمة: فهل تقتصر في **دراستنا على عصر الرواية وما استطاع القدماء إستنباطه** من قواعد وأحكام، ومن ثم نغفل التطور اللغوي من عصر الرواية وعلى امتداد العصور المتلاحقة حتى يومنا هذا؟ أم تميل إلى دراسة هذه المرحلة دراسة وصفية كما ندرس غيرها من المراحل ولا نتقيد بعصور الاحتجاج، فتغدو هذه الحقبة الزمنية من تاريخ اللغة مرحلة من مراحل التطور **اللغوي الدائم المستمر؟**[1]

من السهولة طرح السؤال في هذا الجانب من الدراسات اللغوية ولكن الإجابة عن ذلك لا تكون أبدا بهذه السهولة، فهناك من يرى أن عصر الرواية يعد عصر ازدهار اللغة واكتمال أدواتها التعبيرية و الأدائية، وهو عصر لم تشهد اللغة له نظيرة بان فترات تطورها، ثم **بدأت اللغة بالتراجع** والتهاوي في العصور اللاحقة – **باستثناء بعض العصور- ولذلك فمن الأجدر** - من وجهة النظر هذه - أن تتخذ لغة ذلك العصر نموذجا يحتدى **على مر الزمان.**[2]

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الجهود اللغوية التي قام بها العلماء القدامى نظرة إجلال وتعظيم، فتكاد **تصل نظرتهم** إلى دراسات العلماء القدامى ومؤلفاتهم وآثارهم إلى حد التقديس بوصفها تمثل معينة ينهل منه كل **من أراد أن يضيف شيئا** إلى الدراسات اللغوية، كما تمثل هذه الآثار منهجا وطريقة لا ينبغي الحيد عنه في تلك **الدراسات.**

فها هو ذا عباس حسن يثني على جهود القدامي أيما ثناء بقوله: ((وإن المرء ليقف أمام أحد المراجع التي تركوها فيتعاظمه الأمر، ويسأل نفسه: أهذا عمل فرد أم عمل جماعة؟... أهذا عمل جماعة واحدة؟ إذ كيف تستطيع جماعة منهم أن تتحمل العبء الذي **تقوم، اليوم به الجماعات**))[3].

---

[1]- **السيوطي** ، الإقتراح في علم أصول النحو، **مرجع سابق** ، ص 57.

[2]- **السيوطي** ، الإقتراح في علم أصول النحو، **مرجع سابق** ، ص 58.

[3]- **حسن عباس** ، **اللغة و النحو** ، **دار المعارف القاهرة –مصر، 1966** ،ص .6.

ويضيف: ((و إنك لتقرأ ثبتا واحدا بأسماء الكتب التي ألقها منهم لغوي أو نحوي... فيستبد بك العجب والإعجاب معا... فيها من فريد المسائل ونفيسها ما قد يعجز المرء عن تعداده، ويعقده عن مجرد قرائته، فكيف الشأن بتفهمه واستيعابه)).[1]

ووجدنا هذا الإعجاب أيضا عند سعيد الأفغاني الذي يثني على منهجية القدامى في وضع الأطر الزمانية والمكانية والحضرية للاحتجاج، ويعجب بالتقرير الذي ساقه القدامى لهذه الأطر والحدود، ولعل مرة هذا الإعجاب يعود إلى أن هذه الضوابط ملت سهامة قرية لحماية اللغة من الفساد وهذا ما صرح به الأفغاني بقوله: ((ويعجبني كثيرا قول ابن جني في هذا الموضوع في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر)).[2]

ومؤدى قول ابن جني : ((علة امتناع ذلك ما غرض للغات الحاضرة و أهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ماورد عنها)) [3].

لقد أعجب الأفغاني بالتبرير المنطقي الذي ساقه ابن جني لتفسير تلك الضوابط الحديدية على من يحتج بلغتهم، ولكن ألا يمكن أن تكون في نفس البيئات الحضرية أو القبائل المجاورة لغير العرب أو حتى عند المحدثين المتأخرين سلائق سليمة جاءت بأساليب لغوية، وأنماط تركيبة كانت - لو أتيح الاطلاع عليها - ستضيف كثيرا إلى الدراسات اللغوية والنحوية؟ لم يكن بالإمكان استثناء الفصيح من الشذ في تلك القبائل أو الحواضر المستثناة من الاحتجاج؟

إن هذه التساؤلات تقودنا إلى الاتجاه الآخر من النظرة إلى عصور الرواية والاحتجاج، هذا الاتجاه الذي يرى أن اللغة في تطور مستمر، وهي لم تتحجر عند عصور الاحتجاج حتى يتشدد اللغويون و الباحثون من

[1]-حسن ، عباس ، سعدي ، مرجع سابق، ص 26-27.

[2]- حسن ، عباس ، سعدي ، مرجع سابق ، ص 26-27.

[3]-إبن جني ،الخصائص ، تح محمد علي النجار ، الهيئة العامة لقصر الثقافة ، القاهرة ،ج2، 2006م، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية،1371ه-1952 م، ص120.

بعدهم في التعامل مع هذه العصور ((فاللغة ظاهرة اجتماعية، والتطورأمر طبيعي فيها... ولكل عصر لغته المثالية، والتي تعد مخالفتها في ذلك العصر مخالفة للمألوف من اللغة، منطوقة كانت أم مكتوبة")) .[1]

وفي هذا الاتجاه هناك من يدعو إلى (إعادة النظر في بعض القواعد... تيسيرة للعربية وتجريدا لها مما يثقل كاهلها، وعملا على ربط حاضر العربية بماضيها)) .[2]

بل أبعد من ذلك اتجه بعض الباحثين اللغويين والنحويين إلى البحث في عمق الدراسات النحوية العربية ومن ضمنها قضية الاحتجاج و الاستشهاد، ليناقش المنهج الذي قامت عليه هذه الدراسات، فالدكتور عبده الراجحي مثلا أفاض في الحديث عن منهج الدراسات النحوية العربية عند النحويين القدامى ليجد أن النحو العربي إنما كان نحوا ((تقليديا)) ومن ثم يسجل ملاحظاته على هذا النحو التقليدي، والتي كان من أهمها فيما يتعلق بقضية الاحتجاج إن هذا النحر ((لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة على حين أن لكل منهما نظاما خاصا)) [3].

وإن هذا النحو التقليدي ((قدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارة اختيارا دقيقا أو النصوص الموضوعة لتلائم قواعده، ومن ثم الحكم على غير ذلك من الاستعمال بأنه شاذ أو استثنائي أو غير نحوي)) .[4]

وفي الاتجاه نفسه هناك من يعتبر أن ((تلك التحديات القبلية المكانية تمثل جانبا من الضوابط الجالية التي تحكمت في جمع اللغة وأدت إلى إغفال الكثير من مفرداتها واستعمالاتها اذ إن ترك الأخذ عن قبيلة بأسرها أو عن أهل منطقة بأسرها فيه ما لا يخفى من الإجحاف وإهدار ما يمكن أن يكون هؤلاء وهؤلاء استعملوه من التراكيب والصيغ والأساليب الصحيحة الفصيحة، ولو استبدل بهذا الخطر العام) خطر انتقالي يستبعد من الأداء اللغوي لتلك القبائل والمناطق ما يشذ عن طبيعة الصيغ والاستعمالات والأساليب العربية، لاستدرك الكثير من فوات المعاجم مما كان يدعم القياسية والأطراف في القواعد اللغوية بمختلف مستوياتها)[5].

---

[1]- الحلواني ، محمد خير ، أصول النحو العربي ، الناشر الأطلسي، مصر ، ط2 ،1983،ص 180.

[2]- جبر ، يحي ، الشاهد اللغوي ، مرجع سابق ص 205-206.

[3]- الراجحي عبده ، النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضة العربية بيروت –لبنان ، ط1 ،1431-1979 ،ص 47.

[4]- مرجع نفسه ،ص47.

[5]-حبل ، محمد حسن ، الإحتجاج بالشعر ، مرجع نفسه ،ص 77-78.

ولعل ما تعيبه وجهات النظر هذه على الدراسات اللغوية و النحوية القديمة يتمثل في التحجر والتشدد في التعامل مع قضية الاحتجاج، وعدم إبداء المرونة اللازمة في التعاطي مع النصوص الأدبية بأشكالها المختلفة، من أجل الاستفادة من أكبر عدد ممكن من النصوص وليس معنى هذا بأي حال ترك الأمور على عواهنها والتخلي عن قواعد الاحتجاج التي رسمها النحاة في القديم، فهذه القواعد يحمد لها أنها حرست اللغة - إلى حد ما- من الدخيل والغريب والشاذ، ولكن الذي ترمي إليه هو إعادة النظر في بعض هذه القواعد من أجل تطوير الدراسات اللغوية لتنسجم مع التطور اللغوي المتلاحق عبر العصور، هذا التطور الذي هو حقيقة من حقائق الوجود الإنساني، وخصيصة من خصائص أي لغة على مر العصور، فليس من المعقول أن تظل الدراسات اللغوية العربية تراوح مكانها في حقبة تاريخية هي في حقيقتها جزء على درجة كبيرة من الأهمية ولكنه ليس الجوهرة الوحيدة في العقد اللغوي المتسلسل.[1]

أقسام الشواهد اللغوية:

سيتم في هذا الجانب تقسيم الشواهد اللغوية وفقا لمعيارين، وسيتم تناول كل قسم على حدة.

أولا: الشواهد من حيث موضوعاتها:

الشواهد في اللغة تنخرط في علوم عدة تبعا للغرض من هذه الشواهد والحاجة إلى الوقوف عليها.

الشواهد المعجمية:

وهي تأتي في المرتبة الأولى من حيث عددها وانتشارها بين طيات المعاجم وكتب اللغة، ولكن لا يشترط في هذه الشواهد أن تكون فقط مما ورد في المعاجم، بل تعد الشواهد معجمية ((إذا وردت في أي مصنف كان، لتوكيد صيغة أو بناء أو استخدام لفظ لمعنى، ما درجت عليه المعاجم في تنوع مادتها)).[2]

فقد زخرت المكتبة العربية بكثير من الكتب التي تبحث في اللغة، وتنتشر على صفحات هذه الكتب الشواهد الدالة على صيغة أو معنى أو استعمال مما تختص به الشواهد المعجمية، ومع ذلك فلا تعد هذه الكتب معاجم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر العشرات في غريب اللغة) الأبي عمر الزاهد، و (اتفاق المباني وافتراق

[1]-- الراجحي عبده ، النحو العربي والدرس الحديث ، مرجع سابق ، ص 47.

[2]-الجوهري ، الصحاح ،تح : أحمد عبد الغفور ، مرجع سابق ، ص 1477

المعاني) للحقيقي **النحوي، ونظام الغريب للربعي** وتأتي الشواهد المعجمية في المحمل لغرضين التين: الأول: تأتي دليلا على أن اللفظ الذي يقدمه المعجمي مستعمل في لغة العرب أو في لهجة من لهجات العربية، **وإن كان يبدو** غريبة في لغة العرب. ومن أمثلة ذلك في الصحاح: ((**دملق:المدملق من الحجر ومن الحافر: الأملس المدور... قال رؤبة:**

(الرجز)

بكل موقوع النسور أخلقا نام يدق الحجر المدملقا[1]

الثاني: تأتي لإعطاء الدليل على معنى اللفظ قيد البحث، أو على أحد معانيه لأن معنى اللفظ قد يتغير بحسب السياق الذي يرد فيه، ومن أمثلة ذلك في الصحاح: ((العلق: الدم الغليظ... والعلقة:

دودة في الماء تمص الدم... ولو علق: اسم جبل، عن أبي عبيدة- وأنشد لابن أحمر:

(البسيط)

ما أم غفر على دعجاء ذي علق ينفي القراميد عنها الأصم الوفل[2]

ويفرق الدكتور علي القاسمي بين الشواهد المعجمية الحقيقية الأصلية وبين الشواهد الموضوعة من قبل المعجمي بغرض توضيح الدلالة وتقريب المعنى للقارئ، وهو يطلق على الشواهد التي يضعها **المعجمي مصطلح (الأمثلة التوضيحية)**.[3]

ونأتي الشواهد الصرفية ضمن الشواهد المعجمية، ذلك لأن الاختلاف في البنية الداخلية للمفردات يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في معاني هذه المفردات، كما تتدرج في الشواهد المعجمية شواهد لغات القبائل واختلاف لهجاتها وأسمائها واشتقاقها والأحرف التي نزل عليها القرآن الكريم وذلك لصلة هذه الموضوعات بالألفاظ والمعاني على السواء.

[1]-الجوهري ، للصحاح ، تح : أحمد عبد الغفور ، **مرجع سابق ،ص 1477.**

[2]- الجوهري ، للصحاح ، تح : أحمد عبد الغفور ، **مرجع نفسه ،ص 1477.**

[3]- القاسمي ، علي معجم الإستشهادات ، مكتبة لبنان بيروت ،ط1 ،2001 م، ص 20.

2– الشواهد النحوية :

وهي كسابقتها المعجمية تمتاز بوفرة العدد، وسعة انتشارها في كتب اللغة والنحو، ويمكن تعريفها على أنها ((ما **جيء به من كلام العرب شاهدة لعامل** نحوي أو لأثر إعرابي، أو علامة بناء **أو إعراب أصلية كانت أم فرعية...** يستوي في تلك الشاذ **النادر، والقياس المطرد)** [1].

وتأتي الشواهد النحوية من حيث وفرتها في المرتبة الثانية بعد الشواهد المعجمية، ولقد انبرى علماء اللغة والنحو لهذا النوع من الشواهد والجمع والتحليل والتصنيف من أجل الوقوف على قواعد اللغة العربية، خدمة للدراسات القرآنية أولا وحبا في لغة الأباء والأجداد **ثانيا**[2].

وقد فصل العلماء كثيرة في هذه الشواهد من حيث أنواعها و شروط الاحتجاج بها، بوصفها تضطلع بدور خطير في حراسة اللغة وتعقيدها وحمايتها من النخيل والغريب **والمستهجن.**

والجوهري الذي يعد حجة في النحو واللغة، أغني كتابه (الصحاح) بطائفة من الشواهد النحوية، استدلاله **على** الأراء النحوية التي ساقها، سواء أكانت أراءه أم أراء غيره من العلماء، وسيأتي الحديث في تفصيلاتها لاحقا[3].

وتأتي الشواهد النحوية والشواهد المعجمية في ارتباطها بزمان بعينه، حتى يمكن الاحتجاج بها، فضلا عن ارتباطها بمكان بعينه، وقد عرفت الفترة الواقعة ضمن هذه **الدائرة الزمانية المكانية بعصور الاحتجاج كما مر آنفا.**

3– الشواهد البلاغية:وقد أتى بها العلماء من اجل التمثيل على الموضوعات البلاغية التي كانوا يتناولونها بالدرس ضمن أقسام البلاغة، من معان وبيان وبديع، ومثال ذلك استشهادهم على التشبيه المفرد المركب بيت امرئ القيس.

(الطويل)

كان قلوب الطير رطبة ويابسا لدى وكرها العذاب والكشف البالي

[1]-جبر، يحي ، الشاهد اللغوي ،**مرجع سابق ، ص**266.

[2]- جبر، يحي ، الشاهد اللغوي ، **مرجع سابق ، ص**266.

[3]- القاسمي ، علي معجم الإستشهادات، **مرجع سابق ، ص** 21.

ويندرج ضمن الشواهد البلاغية شواهد النقد والعروض، وتأتي لبيان معنى حسن أو رديء، أو وزن موسيقي أو زحاف.

وهذه الشواهد - **كما أتضح سابقا** - لا يشترط فيها ارتباطها بعصور الاحتجاج حتى يمكن الاستشهاد بها، وذلك لأنها ((لا تقوم في جوهرها على الألفاظ لمعانيها، ولا الآثار بعضها في بعض بقدر ما تقوم على ما يطرأ في ذهن المتلقي عند تلقيها من استجابة تتمثل في استحسان أو **إستهجان**))[1].

4– الشواهد الفقهية:

وهي شواهد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية، **والدليل على قضية شرعية أو فقهية، ومن الأمثلة عليها الحكم الشرعي** بتحريم الربا، فالشاهد على هذا الحكم قوله تعالى: **((وليس البيع مثل الربا، وأحل الله البيع وحرم الربا)**.[2]

وقد يستعين علماء الأصول وعلماء الفقه والتشريع بكلام العرب شعرا أو نثرا لتوضيح معاني القرآن والحديث، والتدليل على هذه المعاني، ومثل هذه الشواهد نجدها في كتب التفسير عموما وفي تفسير الطبري على وجه الخصوص، ففي هذا التفسير بالذات وعلى امتداد صفحاته، تكاد لا تخلو صفحة من بيت شعر أو قول أعرابي يسوقه الطبري في معرض تفسيره لأي القرآن الكريم، ومن ذلك (((القول في تأويل قوله تعالى (وكلا منها رغدا حيث شئتما) [3].

قال أبو جعفر: فأما الرغد، فإنه الواسع من العيش، الهنيء الذي لا يعني أرغد فلان، إذا **أصاب واسعة** من العيش الهنيء كما قال امرؤ القيس بن حجر:

(الرمل)

بينما المرء تراه ناعما يأمن الأحداث في عيش رغد

[1]-عبد ، محمد ، الرواية والإستشهاد في اللغة ،**مرجع سابق ، ص**205 .

[2]-سورة البقرة ، آية 275.

[3]-سورة البقرة آية 35.

واللافت للانتباه في استشهاد الفقهاء بكلام العرب، أن مثل هذه الاستشهادات تندرج في إطار توضيح المعاني وتوضيح أي القرآن، والتأكيد على الأخلاق والقيم الإسلامية، أكثر مما تتدرج في إطار التشريع وسن الأحكام واستنباط القواعد الفقهية.

5- الشواهد ذات الأغراض المتعددة:

فمن الممكن بحال أن يأتي البيت من الشعر شاهدة على أكثر من موضوع من **موضوعات الشواهد السابقة**، فيكون شاهدة نحوية ولغوية وبلاغية وفقهية في آن واحد، أو يشترك الشاهد في أكثر من موضوع من الموضوعات السابقة، ومثل هذا النوع من الشواهد ، بيت الشعر القاتل :

(الطويل)

بنونا بنوا أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فالنحاة يستشهدون به على جواز تقديم الخبر، وعلماء البلاغة يستشهدون به مثالا على التشبيه، أما الفقهاء فيستشهدون به في باب الوصية.[1]

ثانيا: الشواهد من حيث أجناسها الأدبية:

1- شواهد القرآن الكريم:

القرآن الكريم كلام الله المنزل على سيدنا محمد - **صلى الله عليه وسلم** - بوساطة الوحي جبريل، المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس.

والقرآن الكريم مصدر التشريع الأول في الإسلام منه يستقي المسلمون أحكام دينهم وقواعد التعامل والأخلاق و القيم والعبادات إضافة إلى مصادر التشريع الأخرى.[2]

[1]- القاسمي ، علي ،معجم الإستشهادت ، مرجع سابق ،ص 21.

[2]- القاسمي ، علي ،معجم الإستشهادت ، مرجع سابق ،ص 22.

وقد نزل القرآن الكريم باللغة العربية، لغة العرب الفصحاء ليكون معجزة لهم وبينة عليهم في آن واحد، وبعد أن استقرت أركان الدولة الإسلامية، أصبح القرآن الكتاب الأول عند العرب المسلمين يحرصون عليه، ويتفقون على **دراسته وتفسر آية** و البحث في كل ما يمكن أن يسهم في فهمه وتدبر معانيه، وإذا كان القرآن الكريم قد أعجز أصحاب اللغة في لغتهم، فكان من الأجدر با أن تكون مفرداته وتراكيبه و عباراته مصدر من مصادر اللغة التي يعتمد عليها اللغويون العرب في أثناء تقعيد اللغة وسن قوانينها و الغوص في أعماقها، كيف لا والدراسات اللغوية **- كما إتضح سابقا- نشأت أصلا لخدمة القرآن وعلومه.**

والقرآن الكريم يمثل أوثق نص لغوي في العربية، فقد نال الحظوة العالية من العناية ولضبط والدقة في الأداء، زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، و عند أصحابه من بعده، ومثل القرآن اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها الأسدي والتميمي والقرشي وكل القبائل العربية الضاربة في أطراف الوزيرة العربية، فتعارفت عليها الألسن في المحافل الأدبية، **يقول البغدادي صاحب الخزانة: ((فكلامه - عز اسمه - أفصح** كلام و ابلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه))[1].

ولكن هذا كله لم يمنع من وقوع الاختلاف في **الاستشهاد** بآيات القرآن الكريم في اللغة والنحو، والرأي أن نقطة الارتكاز في البحث في قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم إنما تتطلق من القراءات التي نزل بها القرآن الكريم، فمن إعجاز القرآن الكريم أنه نزل بقراءات متواترة إلى **الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهنا أختلفت وجهات نظر** علماء اللغة والنحو حول هذه القراءات، فذهب بعضهم إلى قبول القراءة وأخضع القاعدة للنص القرآني، في حين ذهب فريق آخر إلى قبول القراءة في تلك الحرف مع مخالفتها للقياس ولكن لا يقاس عليها، وذهب فريق ثالث إلى تخطئة الفراء الثقات واتهامهم باللحن ما لم تستقر القراءات مع قاعدتهم وقياسهم، هذا مع العلم أن هناك حقيقة **لا بد من تسجيلها وهي أن الرعيل الأول من النحاة واللغويين العرب كانوا أصلا قراءة أو تلامذة للقراء من أمثال** أبي عمر بن العلاء و الكسائي ويعقوب الحضرمي[2].

وللباحثين المحدثين ملاحظاتهم على موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، فسعيد الأفغاني يقف موقف المنتقد العلماء الأوائل بسبب قلة استشهادهم بالقراءات وخلافهم حولها، وفي الوقت نفسه يدعم الاستشهاد بالقرآن الكريم من خلال قراءاته الصحيحة المتواترة بل وحتي الشاذة منها على اعتبار أن الأولى توافر فيها من

[1]- البغدادي ، خزانة الأدب ، البغدادي ، تح عبد السلام هارون ، مرجع نفسه ،ص9.
[2]-مرجع نفسه ، ص 10.

الشروط ما يمنع الشك فيها. في حين أن الثانية - رغم الاختلاف في بعض شروط روايتها إلا أنها رويت عن أناس توفرت فيهم شروط الاحتجاج وسلامته، ويرى الأفغاني أن هذه القراءات على اختلافها (أقوى سندا وأصح نقلا من كل ما أحتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن) .[1]

- ويتابع قوله بأن ((قراءات القرآن جميعها حجة في العربية، متواترها وأحدها وشادها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها)) .[2]

المطلب الثاني:أهم المؤلفات التي تناولت الشواهد النحوية

للشواهد أثر عظيم، وفوائد جمة في الدراسة النحوية، فمن هذه الآثار، هذه المؤلفات الضخمة في الشواهد، والمتبعة بشروح، فكل كتاب من كتب الشواهد اتبع بجهد عظيم من علماء أجلاء، كشرح أبيات سيبويه (الكتاب) لأبي جعفر النحاس 338ه، وتحصيل عين الذهب للشنتمري 436ه، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للحسن بن أسدت487هـ الحال في شرح أبيات الجمل من كتاب (الجمل للزجاجي) للبطليوسيت 521ه ، وإيضاح شواهد الإيضاح من (كتاب الإيضاح للفارسي) للقيسي ت 567ه، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ت 582هـ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد من (ملحق شروح الألفية) لابن هشام 761هـ، والشواهد الكبرى ، والصغرى (من شروح الألفية) للعيني ت 855هـ ، وشرح شواهد مغني اللبيب من (كتاب مغني اللبيب) لابن هشام ت 911ه، وخزانة الأدب من (شرح الرضي على الكافية) البغدادي ت 1093 ه[3]، ، وهذه الكتب المؤلفة على سبيل المثال لا الحصر - فقد بدل مؤلفو هذه الشواهد وشارحوها جهدا مقدرا ، حيث تتبعوا أبيات الشواهد مفردة ، ونقلوا آراء السابقين عنها ، هذا من ناحية المؤلفات ، والأجدر بنا أن نلقي الضوء على أثر الشواهد على الدرس النحوي ، متناولين فيها الشواهد بالترتيب بدءا بالقرآن الكريم وأثره في مدرستي البصرة والكوفة .

وتمتاز لغتنا العربية بالنحو، الذي هو عماد ضبطها، وتمتاز كتب النحو بالشواهد القرآنية والشعرية، وبشواهد الأحاديث الشريفة، وبأقوال العرب، إلا أن الشواهد الشعرية اشتُهرت أكثر من غيرها، بسبب كثرتها، وقوة

[1]- البغدادي ،خزانه الأدب ، تح عبد السلام هارون ، مرجع سابق ، ص11

[2]- الأفغاني ، سعيد ، في أصول النحو ، مرجع سابق ،ص 29.

[3]- محمد عيد ، الرواية والإستشهاد باللغة ،مرجع سابق ، ص 113.

احتجاج كلّ فريق بما لديه من بضاعة شعرية، وقد تكون منحولةً لتقوية فريق على آخر، أو تكون صحيحة أو مهملة أو غير ذلك.

ولا يخلو كتاب نحوي من شواهد شعرية، لاسيما الكتب التي تمثل آراء المدارس الفكرية القديمة، كمدرسة الكوفة والبصرة وغيرهما.

وقد اهتم الباحثون قديماً وحديثاً بهذه الشواهد، شرحاً، وتحقيقاً، واستدلالاً.

وأخيراً، أصدر الأستاذ الشيخ محمد حسن شُرَّاب كتاباً في هذا الفن، جمع فيه الشواهد الشعرية، ورتَّبها على حروف المعجم، فبلغت أربعةَ آلاف شاهد، من الهمزة إلى الياء، جمعها من أمَّات كتب النحو، مبتدئاً بكتب (سيبويه) المتوفى سنة 180هـ - 796م، ومنتهياً بكتاب جامع الدروس العربية للشيخ (مصطفى الغلاييني) المتوفى سنة 1364هـ/ 1944م.[1]

ولا يُعد الأستاذ شُرَّاب أوَّل مَن جمع هذه الشواهد الشعرية ضمن كتاب واحد، فقد سبقه إلى هذا الفن مؤلّفان، هما:

- شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون، حيث وضع "معجم شواهد العربية"، جمع فيه بين شواهد النحو وشواهد العَروض، وعلوم البلاغة، وخصائص العربية وأسرارها.

لكنَّه لم يذكر من الشواهد إلا قوافيها، وأثبتَ أمامَ كل شاهد مصادرَهُ.

- أما الثاني: فهو الدكتور حنا جميل حدَّاد، من الأردن، حيث صنع "معجم شواهد النحو العربية" 1984م، وأثبت الشواهد كاملةً، وذكر لكل شاهد مصادرَه.

[1]- خليل محمود إبراهيم الصمادي،مدرس في مدارس الملك عبد العزيز العالمية "الشويفات ، حاصل على شهادة إجازة في اللغة العربية، جامعة دمشق 1983م / أهلية التعليم الابتدائية، دار المعلمين، دمشق 1976م.

جدول لأهم المؤلفات التي تناولت الشواهد النحوية قديما:

وعليه فقد قم بمحاولة استقراء لبعض ما جاء في كتب التراجم، فوجدت أنها تزخر بعناوين كثيرة تدل على أن القدماء كانوا يدركون بعض مصادر الصعوبة في تعلم النحو، وأن تيسير التحو للناشئة أمر لا مناص منه، ولذلك بادروا بالتأليف، ونذكر من هذه المؤلفات حسب التسلسل الزمني لوفاة مؤلفيها ما يلي[1]:

المؤلف	المؤلف	تاريخ الوفاة
مختصر في النحو	أحمد بن يحي ثعلب	291 ه
مختصر في النحو	أبو الحسن الكيسان	299ه
مختصر في النحو	أبو موسى الحامض	305ه
مختصر في النحو	أبو إسحاق الزجاج	310ه
مختصر في النحو -الموجز	أبو أحمد بن السراج	316ه
مختصر في النحو	أبو بكر الحسن بن شقير	317ه
الموجز	أبو بكر بن الخياط	320ه
المقنع في النحو	أبو عبد الله نفوطيه	323ه
الواضح –الموضح التفاحة	أبو بكر إبن الأنباري أبو جعفر النحاس	327ه 338ه
الإيضاح –الجمل	أبو القاسم الزجاجي	340ه
الإرشاد في النحو	أبو محمد بن دستوريه	347ه
مختصر لكتاب الجمل	أبو عبد الله بن خالويه	370ه
الأولويات في النحو	أبو علي الفارسي	377ه
الواضح	أبو بكر الزبيدي	379ه

[1]- ينظر: خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، ص 33-34. والنديم: الفهرس، من ص 56 إلى ص 95, والسيوطي جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج02، ص 164-340، وخليفة (حاجي): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص 185، وج02، ص 1794- 1800-2014.

اللمع في العربية	أبو الفتح بن جني	تاريخ الوفاة
مختصر في النحو	أبو الحسن بن يابشاد	291 ه
الجمل	عبد القادر الجرجاني	299ه
مختصر جمل الجرجاني	الخطيب التبريزي	305ه
المفصل –الأنموذج(مختصر للمفصل)	جار الله الزمخشري	310ه
مختصر في النحو	أبو محمد عبد الله بن بري	316ه
الفصل الخمسون	إبن معطى الزواوي	317ه
الكافية	جمال الدين بن الحاجب	320ه
تسهيل الفوائد وتمكين المقاصد	محمد بن مالك	323ه

ولا أريد أن أسترسل في ذكر كل تلك المحاولات فإنها كثيرة ومنها من لم يصل إلينا، ولكن تحدر الإشارة إلى أن أغلبها كان هدفه تيسير النحو، وتيسير تعلمه والعودة به إلى الأهداف الأساسية التي نشأ من أجلها هذا العلم، وأن غايته أن يصل بالمتعلم إلى معرفة كلام العرب والتكلم على سمته، وأن يكون ضابطا بحكم النطق السليم، مع ظاهرة الإسراف في الطول ومحاولة الاختصار.

المطلب الثالث : شرح الشواهد لدى الجزائريين

اهتم النحاة ودارسوا الألفية كثيرا بالشواهد المتمثل بها للقاعدة النحوية على تنوعها وكثرتها خاصة منها الشواهد الشعرية وشواهد القرآن الكريم، كما اهتموا أيضا بالشواهد الواردة عند ابن مالك في ألفيته أو الواردة عند شراح الألفية في مختلف شروحها، وقد تجلى اهتمامهم بالشواهد في الأعمال التالية:

1– شرح شواهد الألفية:

أ- **شرح شواهد الألفية**[1]. إلى باب كان في مجلد. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق التلمساني الحفيد 5766 - 842ه / 1364م - 1439م (3)

[1]-محمد بسكر –أعلام الفكر الجزائري – الجزء الأول –دار كردادة للنشر والتوزيع ، بوسعادة-الجزائر –الطبعة2، 2015ص 199..

ب- **شرح شواهد الألفية** شواهد ألفية ابن مالك. لعبد الرحمن بن سعيد بن طريقة التلمساني، 1227ه/ 1812م [1].

2– شرح شواهد شرح الأشموني:

أ- فتح المالك في شرح شواهد منهج **السالك**،[2]. وهو شرح لشواهد الأشموني على الألفية، حيث شرح فيه 1274 شاهدا من شواهد اللغة العربية . والكتاب مشهور بشرح شواهد الأشموني يقع في ثلاثة أجزاء. لعبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد السلطاني الجزائري. 1313ه - 1377ه/ 1896م – 1958م . [3]

ب- **شرح شواهد أوضح** المسالك إلى ألفية ابن مالك (4). شرح شواهد الأشموني على الألفية، لأبي بكر بن العربي التجيني الماضوي الوهراني. 1319ه - 1414م / 1902م - 1994م .

3– شرح شواهد شرح المرادي على الألفية:

أ- **شرح شواهد شرح المرادي على الألفية** (1). لأبي زيد عبد الرحمن بن إدريس بن محمد بن أحمد الحسني الإدريسي التلمساني الفاسي، المعروف بالمنجرة الصغير. 1111ه - 1179ه/ 1700م - 1767م.[4]

[1]-محمد بسكر ، مرجع نفسه ،ص 200.

[2]- **أشرف** صالح محمد **سيد** ، دورية كان التاريخية –**العدد الخامس عشر** –مارس 2012-ص91-94.

[3]-خير الدين الزركلي –**الأعلام- الجزء الأول** ،ج1 ، دار العالمين ، مصر ، 21أبريل 2006 ، ص 333.

[4]-محمد محمد مخلوف –شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، المطبعة السلفية-**القاهرة مصر** -1349 ه-ض250.

المبحث الثاني :منهجية التأليف في شروح الشواهد لدى الجزائريين

المطلب الأول: فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى، عبد الكريم الفكون.

المطلب الثاني: قيد الشوارد في شرح الشواهد (شرح شواهد المكودي على الخلاصة)، بركات بن باديس القسنطيني الجزائري:

المطلب الثالث: شرح العلامة الإعرابية في الشواهد الشعرية لدى الشيخ أبي بكر بن العربي

المبحث الثاني : منهجية التأليف في شروح الشواهد النحوية لدى الجزائريين

المطلب الأول: فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى، عبد الكريم الفكون.

إن الناظر في " فتح المولى " ليجد الفكون قد أطال التوقف عند بعض المسائل النحوية، لهذا السبب آثرت أن أقيم متن هذا المقال الموسوم به " أثر الشروح النحوية الجزائرية في تعليمية النحو العربي" فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى " لعبد الكريم الفكون نموذجا.

1- من هو الفكون:

هو الشيخ الفقيه العلامة الفهامة، عبد الكريم بن محمد بن الكريم الفكون القسنطيني، وقد عرف بالفكوك الطرابلسي كما ورد في كتاب هداية العارفين[1]، **وأطلق عليه بعضهم اسم " الفقون**[2]" ، وأشهر هذه التسميات **الفكون،فقد ذكر أبو القاسم سعد الله**[3]، - رحمه الله – أن عائلته سميت بالفكون نسبة إلى فكونة، وهي قرية واقعة بمنطقة الأوراس في الشرق الجزائري.

ولد عبد الكريم الفكون سنة (988 = 1580م)، في كنف عائلة شهد لها الداني والقاصي بالسيادة العلمية، ورث العلم فيها أبا عن جد، وقد سمي باسم جده، لأنه ولد في السنة نفسها التي توفي فيها جده عبد الكريم [4]، ويكتي الشيخ بأبي محمد، كما ذكر ذلك هو عن نفسه، جاء في كتابه " شرح شواهد الأجرومية "، " قال : الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة، اللغوي النحرير أبو محمد عبد الله الكريم "[5]

جمع الشيخ عبد الكريم الفكون بين علمي الظاهر والباطن، فهو أمير ركب الجزائر وقسنطينة، سار على **نهج أبيه** وعادته، محافظا على سلوك سيرة والده من التؤدة والحلم والوقار، فأحبته القلوب ومالت إليه النفوس"[6]، **لا لشيء**

---

[1]- إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ، 1992ج ،ص289.

[2]-: ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ، .دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ط،2011 ،ص59.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط، ،1889،1ج، 2ص.34.

[4]- رضا كحالة ،معجم المؤلفين ، ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ،1883ج ، 210.

[5]- بشير ضيف ،فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث، ،مراجعة وتقديم :عثمان بدري، منشورات ثالة، الجزائر، الطبعة الثانية، ،2002ج 3،ص103.

[6]- عبد الكريم الفكون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية ، تقديم وتُقيق :أبي القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة.1 ، ص1987 ،الأولى،1987،ص11.

سوى أنه نبغ في علوم شتى، يأتي على رأسها العلم الشرعي والعلم اللغوي وكان في ذلك كله عصاميا لم تطأ قدامه مدارس نظامية ولا مراكز علمية، بل كان يرتاد مكتبة عائلته الغنية الثرية بالمؤلفات لينهل منها ما يشاء مطلقا العنان لذكائه الوقاد الذي مكنه من هذه المنزلة العلمية بين أقرانه، فالفضل كل الفضل يرجع إلى الله عز وجل ثم إلى والده الذي كان أول شيوخه.

لما كان مقام الفكون مقام معلم، وكان لزاما عليه أن يقدم مادته العلمية في أيسر صورة، ليتقبلها المتعلم كما ذكر، قال" على أي ربما ألجأني الحال من فقد العلماء إلى إقرائه للأصحاب، وإبدائه للطلاب، رأيت أن أتمم نكته الفائقة، وبواقيته الرائقة بالكلام على كمال الإفادة به لطالبها، والانتفاع بما فيه لراغبها"[1].

2- إسم الكتاب وبيان موضوعه :

لم يقع ناظر المترجمين للفكون ولا ناظر الباحثين في التراث الجزائري، على كتابه هذا؛ لذلك اختلفوا في تسميته، فسموه تارة "بفتح المولى "، وأخرى "بشرح شواهد أبي يلعى" ، وفي مقدمتهم " الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله رحمه الله – الذي قال عنه : شرح على شواهد الشريف بن يعلى على الأرجومية ، لقد ذكر الأستاذ مادة الكتاب ومحتواه ، لكنه لم يهتد إلى إسمه[2] ، ولعل عنوانه الأصوب " فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى " ، لأن المؤلف (الفكون) فقد صرح به في آخر مقدمة الكتاب [3].

إن أدنى تأمل في كتاب فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى، يوحي لك بما تضمنه هذا الإرث القيّم، فهو عبارة عن شرح جملة من الشواهد الشعرية التي ذكرها ابن يعلى في شرحه للأجرومية، مّدعمة بإعراب تفصيلي ومجمل لهذه الشواهد، فالمؤلف رسم لنفسه منهجا التزم به في جميع ثنايا كتابه، إذ يردف كل شاهد شعري بشرح لغوي مستفيض، ثمّ يعقبه بإعراب تفصيلي في كل موضع من مواضع كتابه، " وأورد فيه الكثير من الفوائد اللغوية، ودلّ ل عليها بما لا يقل عن مائة شاهد شعري[4] "،فلم ينأ عن ذكر بعض المسائل الخلافية بين النحوية متى دعته الضرورة، ولم يمر على خطأ في نسب شاعر إلى قبيلته العربية أو خطأ في نسبة شعر لغير قائله إلاّ وصححه، ولم يهمل شرح الأحاديث النبوية الشريفة التي ذكرها في بعض المواضع، وأسهم في مواضع ببعض التصويبات اللغوية،

[1]- أبو راس الناصري ، تُقيق محمد بن عبد الكريم ،فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ، 1990دت، ص.98.

[2]- عبد الكريم الفكون فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى، ، مقدمة المحّقق، ص .17

[3]- مرجع نفسه ،ص 28.

[4]- مرجع نفسه ،ص28.

ولم يذر نادرة تدعم موقفه إلا أتى بها، وقد تكن له ذلك بفضل ما نقله عن أكابر علماء اللغة والنحو والفقه والحديث – قدامى ومحدثين- ... وغيرهم نقلا مباشرا أو غير مباشر؛ حتّى جاء الكتاب على حدّ وصف المحقق: " عبارة عن روض أنيق يتضّوع منه أريج الشعر الرزين، والحديث النبوي الشريف، والحكايات الأدبية الراقية، مع ترجمة للشعراء بين المختصرة والمستوفاة، كل هذا في أسلوب شيّق رائق، تقرأه في يسر وسهولة " فنعم المؤلِف والمؤلَف.

3- وصف الكتاب :

النسخة المطبوعة :هي الأولى : في سنة 1428ه-2007 م ، دار النشر الخليل القاسمي للنشر والتوزيع ، الجزائر .من تحقيق الأستاذ أبو الأنوار بن المختار دحية ومن تأليف الشيخ عبد الكريم بن محمد الفكون القسنطيني .

وعدد النسخ الخاصة بها 2000 نسخة وحجم الصفحة 24x16.

مقاس المخطوط : 235/160 مم ، ومقاس النص : 140/100 مم ، عدد الأوراق 141.

عدد الأسطر : 23 ، عدد كلمات السطر تقريبا 12 ، التجليد أصلي مؤطر مزهر الوسط[1] .

الخط مغربي مقروء ، والكتابة بالصمغ والحبر ، وفيه ألوان أخرى ، الناسخ : الجيلالي بن أحمد بن عبد الله الحسيني ، ونسخه للسيد الشوبي الجزائري ، صديق السيد الحاج محمد بن عبد اللطيف وقد نقله عن نسخة بخط المؤلف ، وكان نسخه بتاريخ ربيع الأول سنة 1146 هـ ، الورق قديم من نوع 1x6 يحمل المخطوط الرقم : (16 ن) في فهرسة مخطوطات المكتبة القاسمية بزاوية الهامل ، وهو من خزانة الشيخ محمد بنعزوز الحسني .

4- منهجه :

امتاز أسلوب الفكون بالسلاسة، والسهولة، والفصاحة، والوضوح، فجعل منه أسلوبا سائغة محكمة وأما عبارته فقد اتسمت بالوضوح، فقد خلت من الغريب والتعقيد، ارتبط بعضها ببعض، وشكلت نصا مترابطا منسجما ومتسلسلا تسلسلا منطقية، فهو لا ينتقل من باب نحوي لآخر إلا إذا بين ما وقف عليه من خلال شرحه الأبيات الشريف التي احتج بها في شرح الأجرومية[2].

[1]-- عبد الكريم الفكون، مرجع سابق ، ص .18.

[2]- عبد الكريم الفكون، مرجع سابق ، ص .18.

كان الفكون ممنهجا في طرح قضاياه اللغوية سواء ما تعلق باللغة أو الإعراب الذي تعلق بالشواهد الشعرية، وهذا الأسلوب من أفضل الطرق التعليمية، وأوفاها بالغرض، لأنه يشد انتباه المتعلم، ويجعله يتعايشه معه في مشهد علمي.

5- آراؤه النحوية في فتح المولى وأثرها في تعليمية النحو:

رأيه في وصف الشيء بنفسه: قال في إعرابه للبيت الشعري:

و شكا إلي جملي طول السرى مهلا رويدا فكلانا مبتلى

فيما نقله عن الوعيني "[1] ومهلا قال العيني: منصوب بفعل محذوف أي أمهل إمهالا، ورويدا صفته "، لم يرض الفكون بجعل رويدا صفة ل " مهلا " في البيت المذكور آنفا، وعقب على إعراب العيني قائلا " قلت في جعله - يقصد العيني - رويدا صفة نظر إذ معناه كمعنى المهل، وإنما يفترقان والحالة هذه لفظا والشيء لا يوصف بنفسه والظاهر جعله تأكيدا لما قبله معنى"، ورأى الفكون ذلك، لأن لفظ المهل ورويدا عنده بمعنى واحد، وقد تقدم ذلك في ثنايا كتابه، حين قدم شرح البيت لغة حيث قال " مهلا : بسكون الماء الرفق ... وقال الجوهري : المهل بالتحريك التؤدة والتباطؤ، ورويد تصغير رود بمعنى المنهل "[2]

لذلك رأى الفكون أن رويدا في البيت توكيد معنوي لمهل وليس صفة.

ل رأيه في قط: قال شاعر :

امتلأ الحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني

يرى العيني فيما نقله الفكون عنه أن " قطني " في البيت بمعنى حسبي، ولما أخذ الفكون بقول العيني في لغة البيت قال " وعليه فهو اسم - يعني قط - دخلت نون الوقاية عليه صونا من زوال السكون، كما دخلت في لدن فقيل الديني، ويحتمل أن يكون اسم فعل بمعنى يكفي، ودخول النون فيه كما تدخل في يكفيني، وهذان وجهان فيه، والثالث من أوجهه أن يكون ظرف زمان، ولا يصلح معناه هنا[3].

[1]-هو بدر الدين العيني اشتغل بعلوم عدة منها : الفقه والنحو والحديث والمعاني له شروح كثيرة.

[2]- عبد الكريم الفكون **مرجع سابق ،ص.38**

[3]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق ص.38**

يستفاد من كلام الفكون أن قط ترد على ثلاثة أوجه وهي:

- اسم بمعنى حسب، وهي في هذا المعنى اسم كباقي الأسماء تعالج معالجتها، وبالتحديد هو اسم مبني على **السكون**، لأن الفكون أوضح أن السكون ملازم له بدليل دخول نون الوقاية عليه التي وقته من الكسر **حين** أضيف لياء المتكلم، وقاس دخول النون فيه على دخولها في الدن.

- اسم فعل بمعني يكفي، ودخلت عليها نون الوقاية كما دخلت على يكفني، فهي ألصق في هذه الحال بالأفعال أكثر منه بالأسماء.

- ظرف زمان .

*** رأيه في من قال النابغة الذبياني :**

وقفت فيها أصيلانا أحدثها عيت جوابا وما بالربع من أحد

لما أعرب الفكون البيت إعرابا تفصيليا، أورد رأي الشريف بن يعلى في " من " وهي عنده الشريف) لاستغراق **الجنس**"[1]، ثم خالفه ورأى أنها زائدة للتوكيد، قال ردا على الشريف بن يعلى " وإنما تكون كذلك مع نكرة لا تختص بالنفي، **لأنها تدل على العموم نصا، فزيادة من معها للتأكيد**"[2].

وقد أصاب الفكون فيما ذهب إليه، بدليل ما ورد عند ابن هشام في المغني في حديثه عن معاني " من "، إذ ذكر أن من معاني " من " : " التنصيص على العموم، وهي زائدة في نحو ما جاءني من رجل، فإنه قبل دخولها يحتمل **نفي** الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من "[3]، فكذلك الحال في هذا **البيت**

رأيه في سوف:

السين وسوف حرفان يختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال، ويرى البصريون أن المدة مع سوف أوسع منها مع السين، ويرى الكوفيون أنهما مترادفان، أما ابن هشام أن كثرة الحروف في الثاني دلت على كثرة المعنى فيه، " ويقال

[1]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق** ،ص69.

[2]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق ص.**، ص69.

[3]-، ابن هشام، تُقيق محي الدين عبد الحميد ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دط ،2117ج،1ص.353.

فيها سف بحذف الوسط، وسو بحذف الأخير، وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف "[1]،**هذا ملخص رأيه، أما الفكون** فيرى أن سو مقتطع من سوف آخذا برأي الشريف بن يعلى، والذي أخذ بدوره برأي الكوفيين في هذه المسألة يقول " سو : مقتطع من سوف حكاه الكسائي، وفيه الشاهد وعلى ذلك أنشده الشريف [2]، وعضد رأيه بالقياس حين قاس سمو على كي كونها مقتطعة من كيف، ودعم قياسه ببيت من الشعر[3]، **يقول فيه** صاحبه: كي يجنحون إلى السجن وما تيرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم.

إن القياس الذي طبقه الفكون في هذه المسألة يحتوي على أركانه الأربعة، إلا أن الملاحظ هو أن المقيس والمقيس عليه من جنسين مختلفين، فالمقيس حرف والمقيس عليه اسم، فربما أجرى الفكون هذا القياس **من قبيل أن جنسهما واحد، هو الكلمة، فيكون قياسه صحيحا.**

ا رأيه في التثنية :

من خصائص العربية التثنية، فأصل رجلان رجل ورجل، فالاسم الأول مع الثاني اتحدا لفظا ومعنى، وهناك نمط آخر من التثنية يغلب فيه اسم على آخر، حيث أن الاسم الأول يخالف الثاني لفظا، نحو **العمران والمقصود منه: أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما -، وقد استدل الشريف ببيت جرير : ما كان يرضى رسول الله فعلهما ولا العمران أبو بكر وعمر فالتثنية** في نظر النحويين والشريف بن يعلى واقعة على الاسمين مع بقائهما على الحالة التي **كانا عليها قبلها من اختلاف اللفظين،** لم يرض الفكون بهذا التخريج، وأخذ برأي الدماميني حين نقل قوله قائلا "لا نسلم أن التثنية وقعت في مثل ذلك مع بقاء الاسمين على الاختلاف في اللفظ، وإنما وقعت بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب، ونقل عن بعض المحققين أن شرط ذلك تصاحبهما وتشافههما حتى كأنهما شيء واحد، **فتماثل أبو بكر وعمر فقالوا العمران .**

والحسنان والقمران [4]، ومعنى ذلك أن الفكون يرى في التثنية في مثل هذا أن يتطابق اللفظين المختلفين معا عن طريق التغليب، وإنما يحصل التطابق بالتداول حتى يصيران على أنهما شيء واحد، والتغليب **هاهنا** معناه الخفة **وإن**

[1]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق ص،.88.**
[2]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق ،ص.89.**
[3]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق ،ص.90.**
[4]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق ،ص.136**

كان أحد الاسمين مذكرا والآخر مؤنثا كما في الشمس والقمر، فيقال : القمران، وأكد الفكون على هذا الرأي بما ذكره المبرد في الكامل من أن العرب تفعل هذا في الشيئين إذا جريا في باب **مجرى واحدا.** [1]

رأيه في كسر نون جمع المذكر السالم في حال الجر بالإضافة:

أنشد الشريف في باب الجمع المذكر السالم بيت الفرزدق الذي قال فيه :

و ما سد حي من الأحيا مسدهم إلآ الخلائف من بعد النبيين

ورد لفظ النبيين (وهو جمع مذكر سالم) في بيت الفرزدق مكسورا ، وخرج الشريف بن يعلى كسر النون فيه على **الضرورة، فلم يرتض الفكون هذا التخريج، وأخذ** برأي المبرد والأخفش في هذه المسألة، والذي مفاده أن جمع المذكر السالم يجب أن يعالج معالجة الجموع الأخرى، أي يعرب بالحركات لا بالحروف، وتكون كسرة النون في هذا المقام كسرة إعراب لا ضرورة، يقول الفكون " قلت الذي ذهب إليه المبرد في الكامل أن كسرة النون كسرة **إعراب،** فهو مخفوض بالإضافة، وعلامة جره الكسرة التي على النون، لا بالياء، وهو عنده معرب إعراب الواحد، قال : وجعل هذا الجمع كسائر الجموع، نحو : أفلس ومساجد، ومما جاء في هذا المذهب قولهم: هذه سنين فاعلم وهذه **عشرون فاعلم... وعلى هذا لا يكون كسرها ضرورة، بل لغة** أجروه مجرى غسلين في إعرابه بالحركات على النون، **وقال به الأخفش الأصغر علي بن سليمان**، ولم يفرق بين العقود وغيرها .[2]

فالفكون يرى بأن كسرة النون في النبيين ليست ضرورة شعرية، وإنما هي حركة إعراب، إذ أعرب جمع المذكر السالم في البيت إعراب المفرد بالحركات.

رأيه في حذف نون في اسم الموصول " اللذان ":

أنشد الشريف قول الفرزدق :

أبني كليب أين عمي اللذا قتلا الملوك وفكا الأغلال

[1]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق** ،ص.140.

[2]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق** ،ص.16

قال الفكون في إعراب اللذا، " اللذا: اسم موصول حذفت نونه وأصله اللذان، وفيه الشاهد حيث حذف النون الطول الكلام، وعلى ذلك استشهد الشريف، وكلام التسهيل يقتضي أنه غير مخصوص بالشعر، وهو كذلك، لأنه لغة بعض العرب "[1].

الظاهر من كلام الفكون أن حذف النون في " اللذان " ليس من قبيل الضرورة الشعرية، بل لا بد من أن يعمم الحذف في الشعر وفي غيره، وهذا الرأي استقاه من عبارة ابن مالك في التسهيل، ويحمل حذف نون اللذان عنده على أنه لغة من لغات العرب.

رأيه في معنى أن المضمرة الناصبة للمضارع بعد أو:

أنشد الشريف بن يعلى بيت امرئ القيس في باب نواصب المضارع:

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذر

ذكر الفكون في إعراب " أو نموت "، أنه " مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا أن ، وعلى هذا أنشده الشريف وهو الشاهد في البيت، واستشهد به الزجاج على أنها بمعنى إلى أن أوكي وهو فاسد المعنى"[2].

ربط الفكون الإعراب بالمعنى وهو مبحث أكد عليه النحاة - المتقدم والمتأخر - وقولهم مشهور في هذا الشأن " الإعراب فرع المعنى "، فنهج هذا السبيل ليبين معنى البيت، وهو إن اتفق مع النحاة في أن المضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، فقد خالفهم - وعلى رأسهم سيبويه والزجاج - في تقدير المعنى في هذا التركيب وما يماثله، لأنه يرى أن أو في هذا الموضع يجب أن تقدر ب " إلآ وحدها " أو " إلى وحدها"، انطلاقا من المعنى، قال معللا ما ذهب إليه " قلت : قول النحاة أنها بمعنى إلا أن أو إلى أن غير محرر، وإنما هي بمعنى إلى وحدها، أو إلا وحدها [3]، وقال في موضع آخر " وتخرج البيت على أنها مما لا يصلح فيها التقدير على بالثلاثة أحرف، أعني إلا أو إلى أوكي والأربعة والرابع حتى على ما زاد بعضهم ، وإنما منع الفكون التقدير بهذه الأحرف الأربعة، لأن في ذلك فساد للمعنى المنشود الذي طلبه الشاعر.

[1]- عبد الكريم الفكون، مرجع سابق ،ص.162.
[2]- عبد الكريم الفكون، مرجع سابق ،ص.162.
[3]- عبد الكريم الفكون، مرجع سابق ،ص.162.

وخلاصة الفكون في المسألة نبينها على النحو الآتي :

: - لا يصح أن تقدر ب " إلا أن "، أو ب " إلى أن "، لأن المعنى حينئذ يفسد، فلو قدرت بما يصبح المعنى على النحو الآتي: إلآ أن أموت فنعذر، أو إلى أن أموت فنعذر، أي يكون محاولة الملك أو الموت، والمعنى المراد - كما ذكر الفكونأن امرأ القيس لم يرد أن يوجب على نفسه محاولة الملك إلى الموت، وإنما أراد محاولة الملك إلا أن ينقطع ذلك بالموت[1].

فلا يكون الموت سببا في عدم تمكن الشاعر من الملك فهو لا يقاتل لأجل طلب الملك، بل يحاول طلبه من غير إراقة دم، فلا يمنعه من الوصول إليه إلآ الموت.

فالغاية حصول الملك والموت يعترض سبيله.

- لا يصح أن تقدر ب "كي "، لأن المعنى يختل، فلو قدرت يصبح المعنى: نحاول ملكا كي نموت فنعذر، والمعنى الذي أراده الشاعر غير هذا، فمحاولة الملك ليست سببا في الموت، بل محاولة الملك سبب لانتفاء العذل عند الموت[2].

- لا يصح أن تقدر ب " حتى "، لأنه لا يحصل به المعنى المطلوب، فلو قدرت يصبح المعني: نحاول ملكا حتى نموت فنعذر، فيترتب على محاولة الملك الموت، وليس المعنى كذلك، إنما هو: جعل محاولة الملك غاية، وإن لم يحصل ذلك فلن تنقطع المحاولة إلا بالموت.

المطلب الثاني: قيد الشوارد في شرح الشواهد (شرح شواهد المكودي على الخلاصة)، بركات بن باديس القسنطيني الجزائري.

1- التعريف بالمؤلف:

في هذه الظروف المتميزة سياسيا واجتماعيا وثقافيا، عاش هذا المؤلف المغمور والذي ينتمي إلى أسرة عريقة في العلم والثقافة والسياسة ابتداء من القرن الرابع الهجري وهي أسرة ابن باديس فهو بركات بن عبد الرحمن بن باديس الصنهاجي وهي الأسرة التي أحبت رجالا عظماء في العلم والسياسة والقيادة في هذا العصر وغيرهما من قبلهم من

[1]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق ،ص.162**

[2]- عبد الكريم الفكون، **مرجع سابق ،ص.198**.

الذين تنتمي إليهم الأسرة البادیسية فكان منهم العلماء والأمراء والسلاطين .. ينتهي نسبه. . إلى بني باديسي الذين جدهم الأعلى هو مناد بن مكنس الذي ظهرت علامات شرفه وسيطرته في وسط قبيلته في حدود القرن الرابع الهجري ...و من رجالات هذه الأسرة المشهورين في التاريخ الذين كان الشيخ عبد الحميد بن باديس يفتخر بهم كثيرا «المعز بن باديس حكم 406454 ه /1016م - 1062م) الذي قاوم البدعة ودحرها ونصر السنة و أظهرها، و أعلى مذهب أهل السنة والجماعة منهما للدولة، مؤسس الدولة الصنهاجية وابن الأمير (باديس بن منصور) والي إفريقيا والمغرب الأوسط (حكم 373 - 386) سليل الأمير بلكين بن تركي بن مناد المكنى بأبي الفتوح، والملقب سيف العزيز بالله، والذي تولى الإمارة (361 - 373) إبان حكم الفاطميين [1].

2- بيان موضوع الكتاب وحجمه والطبعة:

أخذ هذا الكتاب حيزا لا بأس به من اهتمام المشتغلين بعلم النحو والصرف على مدى قرون من الزمن، فقد أضحى من أهم الكتب المقررة على طلاب العلم ووصل صداه إلى مصر، بدليل وجود نسخ منه ضمن مخطوطات الأزهر، ونظرا لما لقيه من رواج فقد قام علماء كثيرون بشرحه، وقام أصحابها بتخصيص تأليف تصب كلها في هذا الجانب، وهذه المؤلفات تنقسم إلى قسمين: قسم منها عبارة عن حواش يتوسع فيها أصحابها في شرح الكتاب، وبدون تعليقات حول مضمونه ببين القضايا الغامضة منها، ويطرحون وجهات نظرهم فيها؛ إما بالتصحيح أو الإضافة أو الترجيح وأما الصنف الثاني من المؤلفين وهم قلة فقد اتجهوا إلى شرح شواهد الكتاب، وقد أشرنا في مقدمة الموضوع إلى عينة من أسماء المؤلفين للحواشي والشواهد على السواء، غير أنه من الملاحظ من حيث تاريخ التأليف بعنبر بركات بن باديس أسبق زمنيا في التأليف من هؤلاء الشراح جميعا، فهو من القرن الحادي عشر الهجري، بينما بقية المؤلفين جاؤوا بعده إما في القرن الثالث عشر أو الرابع عشر الهجريين، وهذا يعني أن بركات بن باديس كان من الرواد في هذا الشأن من حيث نوعية التأليف[2].

لقد حصلت على ثلاث نسخ من المخطوط موضوع التحقيق إحداها مطبوعة والأخرينان مخطوطتان واحدة حصلت عليها من غرداية، والثانية من المكتبة الوطنية التونسية نسخة المكتبة الوطنية التونسية: وهي النسخة التي يعود تاريخ نسخها حسب الأستاذ منصور عبد الحفيظ في كتاب فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية إلى 1190ه

[1]- إبن الحاج (أحمد بن محمد بن عثمان) أنس الجليس في حلو الخناديس عن سينية إبن باديس (مخطوط) بزاوية طولقة ،دون ترقيم .
[2]- عبد الكريم الفكون، مرجع سابق ،ص.198.

1776م وتحمل رقم 20278 بقسم المخطوطات، وهي في الأصل كانت ملكية للمكتبة الأحمدية التابعة خزانة جامع الزيتونة، ونقع هذه النسخة في 32ورقة من الحجم الصغير[1]، مكتوبة بالخط المغربي، مقروء وشواهده مشكولة، كما ميزها الناسخ عن غيرها من مضمون النص باللون الأحمر، بينما حرر الشرح باللون الأسود، وورقه ذو لون أصفر، والمخطوط في وضع جيد، وتمتاز حالة هذه النسخة بوضوح خطها، وسلامتها و كوها أقل أخطاء عن النسختين الأخريين، وهذا ما يجعل قراءتها ميسورة كما أنها قليلة التصحيف والتحريف، وكل أوراق الكتاب متوفرة ليس كما بياض أو إتلاف لبعض أجزائها، مما جعلني أصنفها النسخة الأولى وتفضيلها على غيرها من النسخ، أما حجم أوراقها 21X16.5 تحتوي كل صفحة منها 23 سطرا، وليس في نهاية المخطوط إشارة إلى تاريخ النسخ كما هي العادة عند النساخ، وأما النقائص المسجلة في هذه النسخة فتتمثل في حذف عشر شواهد منها وهي:

وقد حصلت على نسخة مصورة منها من المكتبة الوطنية الجزائرية، والتي تحمل رقم 1717 وهذه النسخة طبعت بتونس سنة 1347ه/1928م بالمكتبة العتيقة، وهي طبعة منقولة من نسخة كتبت سنة 1218ه ذات 108 صفحة من الحجم الصغير، وحجم الصفحة لا يزيد عن 20 سم، وهذه النسخة وإن كانت وافية لكونها تشتمل على جميع الشواهد الشعرية التي استشهاد ما المكودي، إلا أن من قاموا بطباعة هذه النسخة لم يقوموا بعملية التصحيح الأخطاء الواردة فيها، ولم يوثقوا مضموها أو يضبطوا نصها بالشكل المطلوب، ولم يشيروا إلى أي شيء من ذلك، بل أهم قد ذكروا اعتمادهم نسخة وحيدة في عملية النشر، وعندما حاولوا تصحيح بعض الأخطاء لغويا في أخر صفحة من الكتاب اكتفوا في ذلك بالجوانب الشكلية بأن ذكروا اللفظ الذي ورد فيه الخطأ وتصحيحه[2].

شرح الشواهد :لكتاب قيد الشوارد لبركات بن باديس

شرح شواهد بركات بن باديس في كتابه قيد الشوارد لا يختلف صاحب المخطوط كثيرا عن معاصر به والقربين منه في الزمن في شرح الشواهد من أمثال عبد القادر عمر البغدادي، وشيخه عبد الكريم الفكون، وإن كان هذان أكثر موسوعية وتبيان المؤلف متبعا لمنهجيتهما في التأليف متأثرا بطريقتهما، ولعل الذي لاحظناه من خلال قرائتنا المتواضعة و تسجيل المميزات التالية:

[1]- عبد الكريم الفكون، مرجع سابق ،ص.199.

[2]- قيد الشوارد في شرح الشواهد ، لبركات بن باديس القسنطيني (ت1107ه)- دراسة وتحقيق ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، 2012.تيزي وزو الجزائر ،ص 48.

1- الترام المؤلف بترتيب الشواهد حسب ترتيبها في شرح المكودي للألفية، مع ذكر قائل الشاهد الشعري **إن كان** للمؤلف علم به، يليه تحديد بحر الشاهد، وقد يلجأ أحيانا قليلة لترجمة الشاعر ترجمة مختصرة، **أو ما له صلة بموضوع الشاهد**[1]، يعقبه شرح معجمي للألفاظ **الصعبة** شرحا مختصرا وقليلا ما يذكر مصدر الشرح، وأكثر المعاجم اعتمادا لديه معجم الصحاح في اللغة للجوهري، ثم يليه **منتصر العين** للزبيدي، ليأتي بعد ذلك إلى الإعراب بشكل مختصر دون الخوض في التفاصيل و تأويل النحاة واختلافهم إلا نادرا، ثم يحدد محل الشاهد في البيت الشعري ، وقد بلحا أحيانا إلى عروض أبيات القصيدة أو إلى جزء منها كما سترى ذلك عند استشهاده بيت هدية من الخشرم العذري، **أو يذكر شيئا** عن قصة حياة المشاعر كما سنرى ذلك عن الشاعر الصمة القشيري.[2]

2-أما الجانب البلاغي فإنه قليل العناية بها إذ نادرا ما يشرح المسائل البلاغية الواردة في الشاهد وفي هذا السياق تمكنا من إحصاء أحد عشر موضعا أشار فيها إلى المسائل البلاغية منها موضعان يتعلقان بعلم اللمعان أحدهما يتعلق بأسلوب النداء في المشاهد رقم 158 **بقوله** :

"وقيل منادي على طريق الاستهزاء بالموعد"

و موضع يتعلق بالتقديم والتأخير في الشاهد الأول حين قال" و **الباء بأبيه تتعلق** بإقتدى وقدم للإختصاص[3] .

وفيما يتعلق بالبيان فقد كان ذلك في حالتين ذكر التشبيه أحدهما في الشاهد رقم 195 **والمناسب التشبيه** الأول وثانيهما في **الشاهد رقم** 212 أي هو أحو بيضات وهو تشبيه بليغ" وذكر الاستعارة في موضعين أحدهما في الشاهد رقم 22 **عند قوله**:

[1]- قيد الشوارد في شرح الشواهد ، لبركات بن باديس القسنطيني ،**مرجع سابق** ، ص 49.

[2]- **مرجع نفسه** ،ص 56.

[3]-**مرجع نفسه** ، ص 57.

و" الدبران والأسعد استعارة لنيل الخير والشر"

وعند الشاهد رقم 28 عند قوله "أي شي قنافذ وهو استعارة بالكتابة حيث شبههم بالقنافذ وطوى الشبه به.

أما المواضع الأربعة الباقية فقد أشار فيها إلى الكناية والتي ذكرها في خمسة مواضع، إذ كان ورودها في الشاهد رقم 42 حين قال[1]:

وعيد القفا واللهازم (كناية عن الخسة)

والشاهد رقم 123 وذلك في قوله فرشي .... أي أصلح حال خير على التثنية وهو كناية كون سعيه فيما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد والشاهد رقم 133 عند قوله:

"والأزر مع إزار" (وهو كناية عن وصفهم بالعفة)"

وأما الموضع الرابع فهو في الشاهد رقم 141 عند قوله"فلا حبذا هيا " وهي كناية عن مية وخامس كناية وردت في شرح الشاهد رقم 160 حين قال ومعنى البيت أنه يصف نفسه أو قومه بالكرم والجود و قرى الأضياف متى أتوا إليه وجنود متهيأ للقائمين عليهم ليلا وقارا ،وكئ عن ذلك ما ذكره من تأجيج النار في الحطب الجزل[2] .

3 - وأما العروض فإنه أقل عناية بتناول مسائله، وكل ما ركر عليه في هذا السياق ذكر حر الشاهد والتنبيه على الجواز الشعري في حالة وجود الإشارة إلى قصر الحدود، ومد المقصور، كما ذكر نوع من أنواع الزحافات و العلل إلا قليلا مرة أو مرتين حين ذكر الخبن[3].

4- لوحظ اهتمام المؤلف بالجانب النحوي أكثر من غيره من علوم اللغة بينما كانت عنايته بالجانب الصرفي أقل، حيث لوحظ لجوه الشارح إليه عندما تتعلق المسألة الإعلال أو الإبدال فيشرح الظاهرة الصرفية، من ذلك ما ذكره في شأن تنزى تنزيا، حيث أبان ابن باديس أن القيام فيه تنزيه كما في زكى تزكية ، غير أن المجال الذي حظي فيه باهتمام المؤلف عندما تناول الموضوعات المصرفية منفردة الإبدال مثلا، ففي هذه الحالة كان يشرح بتركيز واختصار كعادته وتجنب التفصيل.

[1]- قيد الشوارد في شرح الشواهد ، لبركات بن باديس القسنطيني ،مرجع سابق ص 57. .

[2]- قيد الشوارد في شرح الشواهد ، لبركات بن باديس القسنطيني ، مرجع سابق ،ص 58.

[3]- قيد الشوارد في شرح الشواهد ، لبركات بن باديس القسنطيني ، مرجع سابق ،ص 58.

5- و الظاهرة العامة التي ميزت طريقة المؤلف في هذا الكتاب ميله إلى الاختصار وتجنيه الاستطراد و التوسع الذي لاحظناه عند **شيخه** الفكون، فهذا الأخير قد يستغرق عنده الشاهد الواحد أزيد من ثلاث أو أربع صفحات كاملة، في حين أغلب شواهد ابن باديس لا تزيد عن بضعة أسطر[1].

6- ومن حيث تعامله مع المراجع والمصادر فإنه لا يختلف عن المؤلفين القدماء، فقد ذكر اسم المؤلف دون أن يشير إلى عنوان الكتاب وهذا يعتبر إشكالا ، إذ يتطلب ذلك من الباحث اللجوء إلى المراجع المختلفة لمن ذكرهم صاحب المخطوط إلا إذا كان المذكور مشهورا بكتاب واحد في الاختصاص الكتاب لسيبويه، وقد يذكر عنوان الكتاب دون أن يشير إلى صاحبه كما حدث مع خالد الأزهري حين ذكر كتاب التصريح في أكثر من موضع، و أغفل اسم المؤلف في كل مرة.

7- استشهاده بالقرآن الكريم و إن كان ذلك قليلا، حيث لم تزد عدد الآيات عن عشرة.

8- وأما الحديث النبوي الشريف فإنه يكاد أن يصل إلى العدم قلم يشر إلى ذلك إلا إلي ثلاثة مواضع.

موقفه من آراء النحاة: أحاول أن أقدم من خلال قراءتي المتواضعة من النص تسحيل بعض الملاحظات حول طريقة تعامل المولف مع آراء النحاة، والتي أوجزها فيما يأتي :

1- **الصفة الغالبة على مؤلفه** الاختصار والتيسير، حيث يتحاشى في أغلب شرحه الخوض في الآراء المتباينة والمتناقضة بين النحاة، لذلك نراه في كثير من الأحيان لا يشير إليها، وإنما يكتفي بذكر ما يتعلق بالشاهد، وهذه الطريقة تمثل معظم مواد مؤلفه من ذلك ما جاء في شرح الشاهد رقم 77:

غلفتها تبنا وماء باردا حتى شئت همالة عينيها

الضمير في علفتها يرجع إلى الدابة المعهودة، والشاهد في وعاء، إذ لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمر تقديره وسقيتها ماء باردا، ويروى حين غدت بدل شتت ومعناهما واحد، وعيناها فاعله، و همالة تمييز ، يقال **همات العين إذا صبت دمعها**[2].

[1]- قيد الشوارد في شرح الشواهد ، لبركات بن باديس القسنطيني ، **مرجع سابق** ،ص 58.

[2]-قيد الشوارد في شرح الشواهد ، لبركات بن باديس القسنطيني ، **مرجع سابق** ،ص 59.

2. - قلة ذكره المسائل الاختلاف بين النحاة، فقد يكتفي بالإشارة إلى أن هناك اختلافا مع الإشارة إلى فيه من أصحاب الرأي ولا يرجح أيهما أصح من غيره، ومن أمثلة ذلك الشاهد رقم 88:

ولست إذا ذرا أضيق بارع ولا يائس عند الشعر من يسر

والشاهد في درعا فإنه تميز من أضيق، وقد تقدم عند الناظم وابنه، وعند غيرهما تمييز من الفعل المحذوف تقديره إذا أضيق ذرعا أطيق.

3- والحالة الأحرى أن يذكر محل الشاهد ثم ينقده من غير أن يوضح الميزر الذي استند إليه، ومن ذلك ما جاء في الشاهد 18:

و من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يجد عن سبيل الحلم والكرم

فقد جاء فيه " و العيني من يعاين حصول الحمد أي من يرغب في حمد الناس له لا يتكلم بما سفه، أي بالذي هو سفه، وفيه الشاهد، حيث حذف العائد المرفوع بالابتداء مع طول الصلة وهو ضعيف" فقد أصدر الشارح بضعف الحكم في حين لم يوضح المبررات التي استند إليها.

4- وقد يكتفي بذكر رأيين متعارضين للنحاة وتعليل كل طرف منهما دون الفصل فيه، ويترك الحكم للقارئ، ومن هذا الصنف ما يتعلق بشرح الشاهد رقم 17 للفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فقد جاء في شرحه "و الترضى حكومته وفيه الشاهد، حيث أدخل فيه الألف واللام الكائنة بمعنى الذي أي الذي ترضى تشبيها له بالصفة، وهذا ضرورة عند النحويين، وقال ابن مالك ليس بضرورة لتمكنه من أن يقال ما أنت بالحكم المرضي ومنة فتوقف عند تفسير الفريقين دون أن يبدي رأيه في الموضوع بشكل صريح[1].

5- ينبئ رأي سيبويه أحيانا ولا يذكر آراء غيره من النحاة في مواضع محدودة من كتابه، كما جاء ذلك في الشاهد رقم 81:

تخالف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

[1]- قيد الشوارد في شرح الشواهد ، لبركات بن باديس القسنطيني ، مرجع سابق ،ص 60.

تخالف مضارع حالف، والجو الهواء البعيد من الأرض، واليمامة اسم موضع، وفي الزبيدي مي باسم امرأة كانت تسمى اليمامة، وناقتي فاعل يتحالف، وما موصولة معطوف على مجرور عن وقصدت صلة لا محل له، ومن أهلها **متعلق بقصدت**، والعائد محذوف تقديره فصدته، ولسوائك مرور باللام وفيه الشاهد يا حيث لم يكن طرفا لجره **باللام ، وذلك ضرورة عند سيبويه, وأنه اسم** بمعنى غيره.[1]

6- فقد يعرض رأيين مختلفين ويرجح أحدهما، ويدحض ما سواه عندما يرى ضعف حجة هذا الأخير، ومن مثال ذلك ما ورد في تعقيبه على شرح الشاهد رقم 4:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

الصحيح أنه لرجل من بني **ضبة**، و الجيد بكسر الجيم العنق، وظبيان بفتح الظاء المعجمة وسكون الماء الموحدة و بالياء أخر الحروف اسم رجل بعينه وليس تثنية ظبي، والضمير في منها يرجع إلى سلمى في البيت السابق قبل المشاهد، والشاهد في و العينانا**، حيث فتح فيه نون التثنية ، وفيه شاهد آخر وهو** لإنجرار المثنى **بالألف حالة** النصب، وهي لغة ابن الحارث بن كعب وغيرهم، وليس بضرورة، وهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلا **حفصا (إن هذان لساحران)** وقيل الشاهد في ظبيان وهي **تثنية** ظبي و إليه مال الهروي رحمه الله- وهو غير **صحيح لما ذكرنا.**

المطلب الثالث : شرح العلامة الإعرابية في الشواهد الشعرية للشيخ أبو بكر بن أحمد بن العربي

هو الشيخ أبو بكر بن أحمد بن الميلود بن بلقاسم بن العربي من أولاد شارف[2] **نسبا، الماضوي مولد.**

1– المولد والنشأة

أ - المولد: ولد أبو بكر بن العربي عام ألف وثلاثمائة وتسعة عشر (1319ه **الموافق الألف وتسعمائة واثنين ميلادية** (1902) بقرية عين ماضي، ولاية الأغواط.

[1]-مرجع نفسه ، ص 61.

[2]-الشيخ أبو بكر العربي المضاوي الوهراني –حياته وآثاره –ص 17.

وذكر صاحب رسالة: تصريف الفعل لأبي بكر بن العربي" نقلا عن الشيخ علي بن دوئية أن ميلاده الحقيقي كان سنة ألف وثلاثمائة وأربعة عشر للهجرة (1914) الموافق لألف وتسع مائة ميلادية (1900).[1]

2- النشأة:

نشأ الشيخ بمدينة عين ماضي، عهد به والده في سنواته الأولى إلى الشيخين الجليلين سيدي أمحمد بالمبروك"، وسيدي محمد فريد" ليحفظ على يديهما القرآن الكريم، ثم أدخله المدرسة الفرنسية لمزاولة تعليمه الأكاديمي فتحصل على الشهادة الابتدائية، مئة ألف وتسع مائة وأربعة عشر ميلادية (1914).[2]

3- التعريف بمخطوطة العلامة الإعرابية في شرح الشواهد الشعرية أبي بكر العربي وبيان موضوعها:

تدخل مخطوطة العلامة الإعرابية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر العربي وبيان موضوعها يتمثل في دائرة اهتمام المتخصصين في علوم اللغة العربية وآدابها تحديدًا والباحثين في الموضوعات ذات الصلة بوجه عام، حيث تقع مخطوطة العلامة الإعرابية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر العربي ضمن نطاق تخصص علوم اللغة ووثيق الصلة بالفروع الأخرى مثل الشعر، والقواعد النحوية، والصرف، والأدب، والبلاغة، والآداب العربية (السنة :1900-1994).

معظم مؤلفات الشيخ أبو بكر بن العربي ، لا يزال مخطوطا ومن بينها مخطوطة العلامة الإعرابية في شرح الشواهد الشعرية، ولم ير النور بعد، وكلها جاهزة للتحقيق والدراسة والنشر.

ولقد كان الشيخ متبحر في شتى العلوم الشرعية، والأدبية، والتاريخية، وغيرها من العلوم، و مؤلفاته المخطوطة مازالت شاهدا حيا على سعة علمه، وعلو كعبه، وعلى عمق ثقافته وأصالة تفكيره. وهذه هي آثاره التي استطعت أن أحصرها مرتبة حسب الأتي :

أ- اللغوية:

1)- العلامة الإعرابية ، جاء في بدايتها[3]:

كلمة لجزء الكلام المنتظم لإسم وفعل ثم حرف تنقسم

[1]-تصريف الفعل لأبي بكر بن العربي ، دراسة تحليلية في ضوء التراث الصرفي العربي ، رسالة ماجستير 2008،ص 6.

[2]- المسائل الصرفية في شواهد العشرية عند أبي بكر بن العربي ، رسالة ماجستير ، 2008 ، ص 1.

[3]-مخطوطة في مكتب العائلة .

توجد منها ثلاث نسخ، نسختان فيهما ست صفحات، ونسخة فيها سبع صفحات وكلها بخط صاحبها.

2)– متن في النحو:

وهو عبارة عن إملاءات كان الشيخ قد ألقاها على ابنه الحاج محمد، جاء في بدايته: " الكلام يتألف من الكلمات الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف، فالاسم يعرف بالتنوين..." [1]

يوجد منه نسخة واحدة، تقع في ثماني عشرة صفحة بخط ابن المؤلف: محمد بن العربي، وبعض الأسطر بخط تلميذه: محمد بن المبارك.

3)- متن في الصرف ، وهو كذلك من إملاءات الشيخ على طلبته، جاء في بدايته: "الفعل إما ثلاثي، كنصر ورى ورد، وإما رباعي كدحرج وأكرم. [2]

توجد منه نسختان، في كل منهما أربع صفحات بخط ابن المؤلف: محمد بن العربي.

لا شك أن ابن العربي قد استطاع بخبرته التعليمية أن يرسم لنفسه منهجا خاصا به سواء فيما تعلق بالتعليم أو التأليف، وقد استوحى من فكرة التعليمي الطريقة المثلى في تقديم الدرس اللغوي بشقيه النحوي والصرفي، تقديما واضحا، سهلا، مختصرا ، على غير ما عهدناه من النحاة المتقدمين.[3]

وبمجرد أن تتصفح واحدا من مخطوطاته، يخيل إليك أنك جالست إلى شيخ يلقنك قواعد النحو، بشواهدها لا إلى مخطوط سطرت حروفه بمداد.

فنجده يزاوج بين طريقتين لعرض شواهده التحريرية، ففي المخطوط (م) رتبها حسب حرف الروي: من الألف إلى الياء، فيما رتبها في المخطوطين (ش، وس) وفق موضوعاتها البحرية المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، وأتبعها بشواهد الموضوعات الصرفية، ليختم في النهاية مخطوطاته بحمد الله والثناء عليه وذكر تاريخ التأليف.

وفي مقابل كل بيت تجد شرح مختصرة، جامع، مانعة، بعيدا عن الإطالة التي قد تضيع فهم المسألة أخرها قبل أولها.

[1]-أخبرنا بها إبنه الحاج محمد بن العربي عند زيارتنا له يوم الثلاثاء 27-06-2006 ، صباحا في بيته ، والمخطوط موجود في مكتبة العائلة .

[2]- مخطوط في مكتبة العائلة .

[3]-يراجع : المسائل الصرفية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر بن العربي ، رسالة ماجستير ، 2008 ، ص 8.

هذا فيما تعلق بالشكل، أما المحتوى فقد كشف عن عالم، شارح، دارسي، بعيد كل البعد عن التعصب لمذهب دون آخر، يأخذ عن المدرستين (البصرية، والكوفية)، ويكتفي بشرح الشاهد إن كان حوله جدل واسع، فأوجد لنفسه بذلك مذهب نحوية تعليمية جديدة[1].

كما نجده قد عمد إلى نمط المعاجم في شرح المفردات الصعبة، وتقديم المعنى، لما في ذلك من تسهيلي لفهم البيت ووجه الاستشهاد فيه.

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على امتلاكه لناصية اللغة العربية، إلى جانب فهمه للمسائل النحوية على صعوبتها، وكذا ذكائه التعليمي.

شرح بعض الشواهد النحوية لدى الشيخ أبي بكر بن العربي(مخطوطة العلامة الإعرابية):

1- المبتدأ

أ- الإبتداء بالنكرة[2]:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، إذ لا يحسن الإخبار عن مجهول، وأما مجيئه نكرة، فاشترطوا له أن يكون ذو فائدة[3].

هذه الفائدة قيدت بجملة من المسوغات، عدها ابن مالك خمسة عشر مسوغا ، وخالفه ابن هشام في خمسي منها، أما ابن العربي فذكر سه من المسوغات، أولها ما جاء في قول الشاعر من الكامل :

عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أغب

الشاهد في البيت قوله (عجب) الواقع مبتدأ، مع أنه نكرة، قال ابن العربي: "سوغ الابتداء بالنكرة كونها في معنى الفعل، و الثالك) هو الخبر : ومعنى قوله: في معنى الفعل، أي أنها تتصرف تصرفه، وقد أفادت الشعب على قول الأشموني. فكأنه قال: " **ما أعجب تلك القضية**".

[1]- **يراجع** : المسائل الصرفية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر بن العربي ، رسالة ماجستير ، 2008 ، ص 09.

[2]- **النكرة ما وضع لشي لا يعينه. التعريفات، باب (النون)**، - يراجع: شرح كافية ابن الحاجب، 203، ص 316.

[3]- يراجع: شرح كافية ابن الحاجب، 203.

كم الخبرية، كما هي الحال في قول الشاعر من أما المسوغ الثاني، فهو مجيء النكرة بعد الكامل[1] :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري[2]

الشاهد في البيت قوله (كم عمة) حيث زوي لفظ (ع) بالأوجه الثلاثة: الرفع والجر والنصب، قال ابن العربي: **سوغ** الابتداء بالنكرة، وهي (عمة) لوقوعها بعد (كم) الخبرية، ويجوز جرها بالإضافة في (كم) هي المبتدأ، ونصبها على أنها استفهامية في (كم) أيضا مبتدأ.

وإذا ما قرأنا الشاهد بالوجه الأول، فإن (عمة) مبتدأ نكرة.

هذه المسألة تفضي بنا إلى فكرتين أساسيتين: أولاها أن التعريف والتنكير أحد **القرائن** المساعدة في تحديد المعنى الوظيفي للفظ في سياق الجملة، ولولا ذاك ما وقع التحري **فيحرج تعدد العلامة الإعرابية (الرفع، والنصب والجر)**، وثانيها أن العلامة ما هي إلا نتاج تظافر جملة من القرائن.

2 – حذف المبتدأ :

الحذف ظاهرة متفشية في اللغة لاسيما الشعر، وإن كان لها ما يبررها بلاغية، فإن النحوي وجد نفسه ملزم بالتقعيد لها، كغيرها من الظواهر اللغوية.

ومن مواضع حذف المبتدأ .قول الشاعر من الطويل[3] :

– وقالت حنان، ما أتى بك ها هنا؟ أذو نسب أم أنت بالحي عارف[4]

الشاهد فيه قوله (كتان المصدر الواقع خبرا لمبتدأ محذوف، قال ابن العربي: أي (أمر خان) حذف المبتدأ وجوبا لكون الخبر مصدرا جيء به بدلا من فعله. وهذا قال الأشموني **وابن هشام.**[5]

---

[1]-هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدرامي ، أبو فرلس الشهير بالفرزدق ، (11ه-728 م) الأعلام 93/9.

[2]- البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) ، ص 8 ، **والمخطوط (م) ، ص** 14، وللفرزدق في ديوانه ، ص 312 ، **والكتاب** 72/2، 162 ، 166، وشرح الأشموني ، 197/1، والمغني ، 46/3.

[3]- **مواضع حدف المبتدا** وجوبا أربعة : هي الإخبار عنه بنعت مقطوع الرفع ، والإخبار عنه بمخصوص (نعم) ، والإخبار عنه بمدصر ، وفي قولهم (في ذمتي لأفعلن ، يراجع شرح الأشموني ، 211/1.

[4]-أخر النعمان بن المنذر لأمه رومانس ، شاعر مخضرم ، توفي بعد السنة الثانية عشرة للهجرة ، المؤلف والمختلف ، ص 285 .

[5]-البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) ، ص 9 ، **والمخطوط (س) ، ص** 6، ولمنذر بن درهم الكلبي في شرح الأشموني ، 211/1 ، **ولخزانة** ،112/2، وبلا نسبة في شرح التصريح ، 222/1 ، **وشرح المفصل** ، 118/1.

ثانيا: الخبر

1- تقدم الخير وتأخره[1]:

تسير الجملة الاسمية وفق ترتيب معين، يتقدم فيه المبتدأ كونه صاحب الصدارة، والمعني بالحكم، ويليه الخبر الذي يبين على حاله، ولأن التقديم والتأخير من الأساليب الشائعة في اللغة العربية، فقد يقدم الشاعر على تأخير ما حقه التقدم، وتقديم ما حقه التأخر، كما هي الحال في قول الشاعر من الطويل[2] :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أثناء الرجال الأباعد[3]

الشاهد فيه، قوله: (بنوئا بنو أبنائنا) حيث قم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو)، قال ابن العربي، (بنونا) خبر مقم و **(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر[4]". ورأيه هذا يلخص قول ابن هشام، والذي جاء فيه: "القدير (بنو أبنائنا مثل بنينا).** فقم وأخر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصد التشبيه، وبأن المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا العكس[5].

والمعنى أنه متى تمكن الفاري من معرفة المبتدأ من الخبر، واضح المعنى جاز له أن **يقم أو يؤخر .**

هذا وقد يتم الخبر على المبتدأ وجوي لا جوازه، **كقول الشاعر من الطويل:**[6]"

[7] أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها

---

[1]- يتقدم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع : مجيئ الخبر جملة فعلية متصلة بمضير يعود على المبتدأ ، حصر الخبر في المبتدأ ، أن يكون من أسماء الصدارة ، كأسماء الإستفهام ، وأسماء الشرط .

[2]- يراجع :هماش الرسالة ، ص 14.

[3]-البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) ، ص 8 ، **والمخطوط (س) ، ص 6 ، والمخطوط (م) ص ، 10**، وللفرزدق في الخزانة،444/1 ، وشرح الأشموني ، 199/1 ، وبلا نسبة في المغني ، 364/5 ، **وشرح المفصل ، 99/1 ، 132/9.**

[4]- **المخطوط (س) ، ص 10**

[5]-تخليص الشواهد وتخليص الفوائد ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي ،دار الكتاب العربي (بيروت-لبنان) ، ط 1 (1406ه-1986م) ،ص198

[6]-مجنون ليلى هـ وقيس بن المؤرخ بن مزاحم العامري ، (68ه-688هـ) سمط الآلي في شرح أمالي القالي ، أبو عبيد البكري الأونبي ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة) ، ط (1354ه) ، ص 350 ، **والأعلام . 208/5.**

[7]-**البيت** بلا نسبة في المخطوط (ش) ، ص 9 **والمخطوط (س) ، ص 6** ، ولقيس بن الملوح في ديوانه ، ص 35 ، ولنصيب بن رباح في ديوانه ، ص 68.

الشاهد فيه قوله (ملء عين حبيبها) حيث قم الخبر (مله) على المخبر عنه (حبيب)، قال ابن العربي: (ملء عيني) خبر مقدم وجوبا لعود الضمير في المبتدأ عليه[1].

كذلك قال الأشموئي، وابن هشام[2]، والمعنى أن اتصال المبتدأ بضمير (الهاء) العائد على جزء من الخبر (عين)، هو **ما قدمه، إذ لو تأخر لعاد عليه كلية**[3]، أي على (ملىء) لا على (عين)، وهذا مخالف لمقصد **الشاعر.**

لا يقتصر تقديم الخبر، على الواجب أو الجائز فقط، فقد يتقدم شذوذاً، كما أورد ذلك ابن العربي نقلا عن الأشموني، مستشهدا **يقول الشاعر من الطويل** [4]:

– فيا رب من إلا بك النصر يرتجى عليهم وقل إلا عليك المعول[5]

الشاهد فيه قوله (إلا علي الفعل) إذ تم الخبر (عليك) المحصور ب (إلا) على المبتدأ المعول). قال ابن العربي: "عليك) خبر مقتنم شذوذا الاقترانه به (إلا)[6]. وقوله هذا يوافق ما جاء به ابن هشام والأشموني.[7]

إن تقدم الخبر عن المخبر عنه من المسائل التي تعاورها النحاة، فاختلفوا حولها اختلاف الموجز والمانع. فكان بن العربي ممن أجازه في مواضع، ومنعه في أخر **أخذ** في ذلك برأي البصريين[8]، الذين أجازوا تقديم الخبر شرط أمن اللبس واتضاح المعنى، وبيان الفائدة، أو أن يكون من باب التوسع في الكلام، أما خصومهم من الكوفيين[9]، **فقد** منعوا تقدم ضمير الاسم على ظاهره.

---

[1]-المخطوط (س) ، ص 6.

[2]- يراجع : شرح الأشموني ، 203/1 ، **وأوضح المسالك** ، 191/1.

[3]-يراجع : شرح التصري على التوضيح ، أو الترصيح بمضمون التوضيح في النحو ، تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان) ، ط (1420ه-2001 م) ، 220/1.

[4]-يراجع المخطوط (ش) ، ص 8.

[5]-البيت بلا نسبة في الخطوط (ش) ، ص 9 ، **والمخطوط (س) ، ص 6** ، وللكميت في شرح الأشموني ،201/1 **وتلخيص الشواهد ، ص 192، وسر صناعة الإعراب** ، 139/1.

[6]-المخطوط (س) ، ص 6

[7]-يراجع : أوضح المسالك ، 186/1 ، وشرح الأشموني ، 201/1.

[8]-يراجع : المسائل النحوية ي كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق ، مكتبة الرشد (الرياض-السعودية) ،ط 1(1430-2009) ، ص 327.

[9]-م ، ن ،ص 27.

وإن كان الخضري[1] قد نفى أن يكونوا منعوه مطلقا، بدليل قوله: تفل المنع عن الكوفيين ليس مطلقا[2]، لأن حكمهم اقتصر على ما احتجوا به من الشواهد.

وتقدم الخبر رتبه لا يعني تغيير وظيفته، قال بن جني[3]: "وبعد، فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميع، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تم على أحدهما وهو المبتدأ.

فهذا لا ينتفض، لكته على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلكم يجز تقديمه على المبتدأ.[4]

هذا الكلام على مذهب من يقول أن رافع الخبر ثنائي (المبتدأ، والابتداء)، أما من قالوا أن العامل في رفع الخبر هو المبتدأ فقد امتنع عندهم مثل هذا التقديم كما منعوه في الفعل والفاعل.

إن المتتبع للطريقة التي علل بها النحاة مسألة التقديم والتأخير لا سيما ابن العربي يجدها تقوم على المعنى أساسا من حيث الوضوح والصحة، فكانوا يجيزون التقديم والتأخير شرط المحافظة على مقصد الشاعر، وعدم الوقوع في اللبس بين الوظائف النحوية، فما كانت فيه العلامة واضحة غير مقدرة، ساعدت في عملية التحديد الوظيفي للألفاظ وأما ما كانت فيه مقدرة لتعثر ظهورها، أو لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، فهنا يلجأ النحوي إلى قرائن أخرى، حتى يفك هذا اللغز الذي أوقعه فيه الشاعر.

3 – حذف الخبر:

حذف الخبر حاله حال المبتدأ، ومن مسوغات حذفه، وقوعه بعد الولا) كما أشار إلى ذلك ابن العربي[5]، ومنه قول الشاعر من الوافر[6] :

يذيب الرغب منهكل عضب فلولا العمد يمسكه لسالا

---

[1]-هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ، فقيه شافعي عالم بالعربية ، مولدة ووفاته في دمياط بمصر (1179ه-1870م)، الأعلام ،100/7

[2]-حاشية الخضري على شرح إبن عقيل على ألفية إبن مالك ، تأليف محمد الخضري ، دار الفكر (مصر) ، ص 100.

[3]-هو عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصلي ، ولد قبل الثلاثين ثلاثمئة ، ومات يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر ، سنة إثنتين وتسعين وثلاثمائة ، ينظر وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، تأليف إبن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيرتو (1972 ، 116/3 ، 117.

[4]-الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية (1376ه-1957)،385/2.

[5]-يراجع المخطوط (س) ، ص 6.

[6]-هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري شاعر فيلسوف ، ولد وتوفي في معزة النعمان ، (449ه-1057.) الأعلام ، 157/1

الشاهد فيه قوله(لولا الغمد يمسكه) حيث أثبت الخبر (يمسكه) الواقع بعد (لولا)، قال ابن العربي: أثبت الخبر **بعد لولا جوازة لوجود الدليل على الوجود المقيد**[1].

والمعنى أن الخبر الواقع بعد (لولا) وجب حذفه، في حال وجد ما يدل عليه، فيجوز حينذاك إثباته.

ذكر كل من ابن هشام والأشموني أن مذهب الجمهور حذف الخبر بعد **(لولا) رجوباء وجعلوا الكون المفيد مبتدأ**[2] .

الحذف ظاهرة لغوية، منتشرة في العربية، يصفها الجرجاني[3] **قائلا: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه** بالسحر، فإنك تري به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما يكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[4].

هذا في تقدير البلاغي، أما النحاة فقد ربطوه بالمستوى التركيبي والدلالي للجملة، لارتباطه بحذف المسند أو المسند إليه، فوجب عندهم تقدير المحذوف حتى يستقيم المعنى، كما اشترطوا وجود قرينة دالة على المحذوف، وقال **الزركشي**[5] في البرهان: "إن من شروط الحذف أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف إما من لفظه أو سياقه، وإلا لم يتمكن من معرفته فيصير اللفظ مخلا بالمعني.[6]

في كلامه إشارة إلى تعدد قرائن الجملة، وعدم اختصارها في قرينة واحدة، وهي العلامة الإعرابية، وما دل على هذا أنه دعا للاستعانة بقرائن أخرى في حال غياب اللفظ.

---

[1]-المخطوط (ش) ، ص9

[2]-يراجع : أوضح المسالك ، 198/1 ، وشرح الأشموني ، 206/1.

[3]- هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر ، واضع أصول البلاغة .(471 ه-1078 م) .الأعلام ، 48/4.

[4]-دلائل الإعجاز، تأليف عبد القادر الجرجاني قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي (مصر) ،ط5 ، (2004 ، ص 205.

[5]- هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، أبو عبد الله بدر الدين ، (794ه-1392 م) ، الأعلام ، 60/6.

[6]-البرهان في علوم القرءان ، تأليف بدر الدين الزركشي ، تحقيق أبي الفضل الدمياطي ، ط (1427-2006) ،ص691.

1- جر الفاعل:

حق الفاعل الرفع لفظا ومعنى، وأما الجر فيكون إما بإضافة المصدر أو اسمه، أو (من)، أو (الباء)، ومما زيدت فيه (الباء)[1] قول الشاعر من الوافر[2] :

- ألم يأتيك والأباء تنمي بما لاقت لون بني زياد[3]

الشاهد فيه قوله: (بما لاقت) حيث اقترن الاسم الموصول (ما) بحرف الجر (الباء)، قال ابن العربي: "(الباء) زيدت في فاعل (تنمي)"[4].

والمعنى أن (ما) اسم موصول مجرور بحرف الجر الزائد، واقع في محل رفع فاعل الفعل (يأتي)[5].

واختار بعضهم وجهة أخر للشاهد، وهو أن (بما) جار ومجرور متعلقان ب (يأتي). وليست (الباء) زائدة.

2 - حذف الفاعل:

هذه مسألة خلافية واسعة، تطرق إليها ابن العربي كغيره من النحاة، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها، كون الحذف يتعلق بالفاعل، الذي يمثل عمدة الكلام، ونتج عنهذا الخلاف

مذاهب ثلاثة، ذكر ابن العربي إنتان منها، في معرض شرحه لقول الشاعر من الطويل: [6]

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا [7].

---

[1]-يراجع شرح الأشموني ، 386/1.

[2]- هوقيس بن زهير بن جنيمة بن رواحه العبسي ، (20-640م) سمط اللالي ، ص 487، والأعلام ، 206/5.

[3]- البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) ، ص 20 ، والمخطوط (م) ، ص8 ، ولقيس بن زهير في الكتاب ، 316/3، والخزانة ، 359،361،362/8 ، وشرح الأشموني ، 83/1 ، وبلا نسبة في أسرار العربية ، ص72، والمقرب ، 50/1 ، 203.

[4]- المخطوط (م) ، ص 8.

[5]-حاشية أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك ، عبد الله بن هشام الأنصاري ، ومعه غذة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائي ، 72/2.

[6]- هو سوار بن المضرب ، شاعر أموي : المقاصد النحوية في شرح شروح شواهد الألفية ، بدر الدين بن أحمد العيني ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيرووت –لبنان) ، ط1 (1426ه-2005 م) ، 202/2.

[7]-البيت بلا نسبة في المخطوط (شà ، ص 20 ، والمخطوط (س) ، ص 13 ، وسوار بن المضرب في شرح الأشموني ، 387/1 ، والمقاصد النحوية ، 202/2 ، وبلا نسبة في الخزانة ، 479/10 ، وشرح المفصل ، 80/1.

الشاهد في البيت قوله (كان لا يرضيك) حيث حذف اسم (كان)، قال ابن العربي: احذف اسم (كان) الواقع فاعل (يرضيك) أجازه الكسائي[1] وأوله الجمهور بأن التقدير هو أي (ما نحن عليه من السلامة).[2] كذلك قال الأشموني وابن هشام[3].

فالمذهب الأول يمثله الكسائي، وأصحاب المدرسة الكوفية[4]، الذين جوزوا حذف الفاعل محتجين بقول الشاعر، والمذهب الثاني، مذهب البصريين[5]، وحجتهم أنه لا يجوز حذف الفاعل كونه والفعل كجزئى كلمة، لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

أما المذهب الثالث فهو الداعي إلى التوفيق بين الرأيين، حيث قال أصحابه بجواز حذف الفاعل ما دل عليه دليل في الجملة، ومنعه متى غاب ذالك الدليل.

3 – تقديم الفاعل:

يقضي نظام الجملة بتقم المسند الفعل على المسند إليه (الفاعل)، وأما الخروج على هذا النظام فيه خلاف أشار إليه ابن العربي، في معرض شرحه لقول الشاعر من الرجز[6]:

– ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحمل أم حديدا[7].

---

[1]-هو علي بن حمزة بن عمن بن فيروز الأسدي ، من أهل باحمشا ، (189هـ) إنباء الرواة على أنباه النحاة ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي (القاهرة) ، مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ، ط1(1406ه-1986م)، 256/2 ، والبلغة ، ص124.

[2]- المخطوط (ش) ، ص 20.

[3]-يراجع شرح الأشموني ، 387/1 ، 388 ، وأوضح المسالك ، 77/2.

[4]-يعتبر هدا المذهب أول المداهب النحوية نشؤءا من علمائه : أبو الأسود الدؤلي ، وعيسي بن عمر . وأبو عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه ، غيرهم من النحاة ، يراجع معجم المصطلحات النحوية (باب الذال) ، فصل المذهب) ، ص 87.

[5]- هو ثاني المذاهب النحوية ظهورا ، مؤسسة الكسائي ، ومن علمائه هشام بن معاوية الضرير ، والفراء ، وتعلب ، يراجع معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، باب الذال ، فصل المذهب ، ص 87،88.

[6]-هي الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذنينه بن السميدع ، (358ه-285 م) ، الأعلام ، 41/3

[7]- الرجز بلا نسبة في المخطوط '(ش) ، ص 20 ، والمخطوط (س) ، ص 13 ، والمخطوط (م) ، ص 11، وللزباء في الخزانة ، 295/7 ، وشرح الأشموني ، 388/1 ، والمغني ، 644/2.

والشاهد في البيت قوله (مشيها وئيدا) **حيث قدم الفاعل (مشيها) على الصفة المشبهة(** وئيدا)، قال ابن العربي: "(مشيها) مبتدأ والخبر محذوف، أي: يكون أو يوجد وئيدا"[1]، وقال في المخطوط (س)، "(مشيها) فاعل (وئيدا) فتم للضرورة، وقيل مبتدأ خلف خبره ليسد الحال مسده.[2]

موضع الخلاف في هذه المسألة يدور حول جواز تقدم الفاعل على فعله أو لا، فقال الكوفيون بجوازه[3]، محتجين بما ورد في المسألة من شواهد، فيما منعه البصريون[4].

إذ لا يجوز عندهم بأي حال من الأحوال أن ينتقم الفاعل على فعله، حتى لا يلتبس الأمر بينه وبين **المبتدأ الذي** يتم خيره.

علاقة التلازم بين الفعل والفاعل، ليس من السهل فك عقدها، لأنها إذ ذاك فصل بين الطالب والمطلوب، وتغييب للمعنى، وقوة العلاقة التلازمية الإسنادية التراتبية، **دفعت بابنجني** إلى تشبيهها

بعلاقة (الزاي) و (الدال) في (زيد).[5] **فهما كالجزء الواحد لا** ينفك أحدهما عن الآخر.

4 – المطابقة بين الفاعل وعامله:

المطابقة في هذا المبحث تكون في العدد الأفراد، والتثنية، والجمع) والجنس (المذكر والمؤنث)، وقد يأتي الأمر خلاف ذلك، كما جاء في قول الشاعر من الوافر[6]:

لقد ولد الأخيطل أم سوم على باب اسبها صلت وشام[7]

---

[1]-المخطوط (م) ، ص 11.

[2]- المخطوط (س) ، ص13

[3]- يراجع : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لأبي السيوطي (911ه)، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان) ،ط1 (1418 ه-1998 م) ، 511/1.

[4]-ينظر : م ن، 511/1.

[5]- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح إبنجني ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم (دمشق) ،ط 2 (1413ه-1993 م) ،225/2.

[6]-**هو جزير بن عطية بن حديفة** الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي ، (110ه-728م) ، **الأعلام** ، 119/2.

[7]- البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) ، ص20 ، **والمخطوط (س)** ، ص 13 ، وجرير في ديوانه ، ص 293 ، **وشرح التصريح** ، 409/1 **والمقاصد النحوية** ، 218/2 ، وشرح الأشموني ، 397/1 ، **وبلا** نسبة في الإنصاف ، ص152 **والمقتضب** ، 147/2، 148 ، 349/3.

والشاهد في البيت قوله (ولد الأخيطل أم سوم) حيث أتي بالفعل المنسوب إلى فاعل **مؤنث مذكرا، قال ابن** العربي: حذف (تاء التأنيث من (ولد) للفصل بالمفعول.[1]

وقال في المخطوط (س)، أي (ولدت) حذف (التاء) **لفصل الفاعل جوازا** .[2]

أما الأشموني فقد جود إثبات (التاء) في هذا الموضع[3]**، كون الفاعل مؤنث حقيقية"**[4].

ورأى المبرد أن الشاعر حذف (التاء) من الموت الحقيقي اضطراره قائلا: "فإن قال: قام جواريك صلح، ولو قال: قام جواريك لم يجز، وكذلك لا يجوز: قام مسلماتك، وجاريتك ولكن قامت، لأن هذا جمع حقيقي لا يغير **الواحد عن بنائه إلا أن يضطر شاعر.**[5]

وقد يكون حذف الثاء) من باب العلم بجنس الفاعل، أو من باب مجاورته لما هو مذكر، ومراعاة للمناسبة **الصوتية.**

تعتبر قرينة المطابقة من أهم القرائن التي تقوم عليها عملية التحديد الوظيفي للألفاظ في مبنى الجملة، وأي تغير يطرأ على هذه القرينة، يؤدي إلى خلخلة العلاقة بين المتطابقين ، يقول تقام حسن، ولا شك أن المطابقة في أية واحدة من هذه المجالات تقوي الصلة بين المتطابقين، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، **وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع** فيه ويعبر عنه كل منهما، فبالمطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها فكاك الغري وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال[6].

وعليه فالمطابقة لا تشمل التذكير والتأنيث، وإنما تتعداها إلى العلامة الإعرابية، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، وكلها تعمل مجتمع على إبانة المعنى الوظيفي.

---

[1]- المخطوط (ش) ، ص 20 .

[2]- **المخطوط (س) ، ص 14.**

[3]- يراجع : شرح الأشموني ، 389/1.

[4]- المؤنث الحقيقي هو ما له محل للوطء كالفرج من بعض المخلوقات .

[5]- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد **الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف (القاهرة) ، (1415ه-1994 م) ،**349/3.

[6]-**اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسن ، دار الثقافة (المغرب) ، ط (1994) ، ص 212 ، 213.**

وفي الختام إستخلصنا بعض النتائج التي إرتأينا أن نشيد بها في بحثنا هذا والتي تندرج كالتالي :

- أن طابع الشاهد النحوي في العملية التعليمية له أهمية بالغة ، وذلك ما يوفره لنا من أساس نبني عليه قواعدنا ونطور به لغتنا عن طريق الأقيسة المختلفة التي تعتد بها اللغة العربية.
- إن لموضوع التّأليفِ صلة وثيقة بعلم المكتبات، فقد اتّسمت المنظومة التّأليفيّة بوجود علاقات وطيدة بين
- المؤلّفات النّحويّة، فكثير من المؤلّفات النّحويّة ما هي في الأصل إلا فروع لمؤلّفات سابقة لها.
- تأثّر التأليف النّحوي بالعقيدة الإسلاميّة، ومن ثمة تأثّر أساليب المؤلّفين الجزائريين به في كتُبهم.
- استطاع البحث الكشف عن مظاهر التّجديد والإبداع في صناعة الكتُب النّحويّة لدى شواهد الجزائرية
- إن عتبات المؤلّفات النّحويّة هي ما يستهل بهُ كلُ مؤلّف نحوي، ويشكل العنوان العتبة الكبرى للكتاب، أما ما يليه فيشكل العتبات الموازية للكتاب.
- إن عناية النّحاة الجزائريين بعتبات مؤلّفاتهم تكشف عن، تأثّر العرب بما وجدوه في التّراث الإسلامي من أساليب أدبية، وهذا يكشف عن منهجهم، ودقة تنظيمهم.
- إن الاهتمام بالمقدّمات موجود منذ زمن بعيد، وقد خّصها العلماء بالشروح في القديم.
- إ ّن العناوين والمقدّمات الاهداءات، والأبواب من أبرز أُسس وأُصول صناعة الكتاب النّحوي، وإن تباينتُ صورها.
- لم يُغفل علماء اللغة الجزائريين في بعض مصنّفاتهم الاهتمام بالأسلوب الذي قدّموا به مادّتهم النّحويّة.
- إن دوافع التّأليف لدى النّحاة الجزائريين قد تكُون ذاتيّة، وقد تكوُ ن موضوعيّة.
- إن للتّأليف النّحوي آدابًا ينبغي لكل مؤلّف اتّباعها، وأهم تلك الآداب الأمانة، والتّواضع، وُ حسن المقال، والإخلاص، والتّحري.
- منذ نشأة علم النحو وحركة التأليف لدى الشواهد الجزائرية فيه تشيد جهودا معتبرة، وبوتيرة متسارعة، حيث أن علمائنا الأفضال آلاو وأشادوا جيدا في خدمة الشواهد النحوية و خدمته بشتى الوسائل وبمختلف الطرائق والمناهج، ومن تلك المقامات والتي أخصها بالذكر الشيخ الكريم الفكون ، والشيخ بركات إبن باديس ،والشيخ الشيخ أبي بكر بن العربي الذين قدموا ما بوسعهم في المساهمة في خدمة وتيسير اللغة والنحو.

- إنّ النحاة الأوائل اعتمدوا مصادر السماع المختلفة حيث أفادوا منها في استنباط قواعدهم النحوية، ولكن الأولوية عندهم كانت للشعر العربي الفصيح، لأنه كان هم العرب يوسدهم، وجعلوا القرآن في المرتبة الثانية وبعده الحديث النبوي الذي عدوه داخلا في كلام العرب،أما نحاة الجزائريين فقد كانت لهم وجهة نظر خاصة فيما يخص

تعاملهم مع الشواهد النحوية،حيث أعطوا الأولوية للنشر، فجعلوا القرآن الكريم وقراءاته في المرتبة الأولى، ثمّ الحديث النبوي في المرتبة الثانية، وبعده كلام العرب من شعر ونثر، وكان تصنيفهم للحديث النبوي الشريف كمصدر أساس من مصادر الاستشهاد، هو الميزة التي انفرد الدرس النحوي عندهم.

-اهتمام نحاة الجزائريين بالشاهد النحوي وأنواعه المختلفة دون تفضيل نوع على آخر فهم مع الشاهد النحوي الذي يخدم القاعدة.

-تمثلت الشواهد النحوية لدى الجزائريين نحو النحاة الأوائل في قضية نسبة الشاهد الشعري فتجدهم في أغلب الأحيان ينسبون البيت الشعري لصاحبه وفي أحايين أخرى لا يهتمون لذلك، فلا يكلّفون أنفسهم عناء البحث عن قائله فهمهم الأول كان البحث عن الشاهد الذي يثبتون به صحة القاعدة النحوية.

-إنّ الشواهد النحوية لدى الجزائريين من بين النحاة المتأخرين الذين عنوا بالقرآن الكريم وقراءاته عناية كبيرة،وهذا ما يتضح لنا جليا في مؤلفاتهم، ولقد نشأ من هذه العناية أن كانت القراءات أصلا مقدمامن أصولهم، يبنون عليها آراءهم، كما كانت عندهم بمكان التقديس والاحترام.

-إنّ النحاة الأوائل وقفوا موقفا غير واضح الملامح من الاستشهاد بالحديث فلم يتركوا الاستدلال به، وهم في الوقت نفسه لم يستدلّوا به بكثرة كما استدلّوا بالقرآن الكريم والشعر وكلام العرب ولم يفصحوا عن سبب ذلك المنهج الذي اتبعوه.

-إنّ بعض نحاة الجزائريين أمثال بركات إبن باديس والشيخ الفكون وإلشيخ إبن العربي قد خالفوا النحاة الأوائل حين استشهدوا بالحديث الشريف في كتبهم على إثبات القواعد النحوية، وبقيعدد منهم متمسكين بطريقة الجمهور في عدم الإكثار من الاستدلال بالحديث الشريف.

الجديد عند الشواهد النحوية لدى الجزائريين هو إكثارهم من الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية، وهذا ما لم نجده عند النحاة الآوائل ومن بين الأمثلة ، السهيلي وابن مالك ومننهجهما استطاعوا أنيثبتوا أنّ كثيرا من المسائل خفي جوازها على أكثر النحويين، لأنهم لم يجدوا لها من الشواهد مايؤيدها مع أ نها وردت في الحديث الشريف الذي لم يعولوا عليه في الاستشهاد.

بعض نحاة **الجزائريين** الذين استطعت الاطلاع على ما تيسر لي من مؤلّفاتهم **أعطوا الظواهر** اللغوية الموجودة في الأحاديث حقها في الدراسة، كما فعلوا مع غيرها من المصادر اللغوية على **عكس النحاة الآوائل الذين قلّلوا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فحرموا أنفسهم من** مورد غني بالظواهر اللغوية .

ومن أجل تفعيل وتطوير النحو على مستوى الشاهد النحوي نتقرح :

1-**رفع** الشاهد القرآني واعتماده أولا وتقدمه على أساس أنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من ولا من خلفه، ثم هو القاسم المشترك بين مستعملي العربية من المسلمين غير العرب.

2-إعادة النظر في الشاهد النحوي ورواياته وترك ما يتبين فساده.

3- الاجتهاد في **التقليل من الشواهد الشواذ وما هو من قبيل لغات القبائل وتحويز الاستشهاد بالمولد و الحديث** على اعتبار سنن التطور الدلالي تغيراتها.

4- التركيز على حفظ القرآن الكريم وحفظ الحديث النبوي: خدمة العربية وخدمة للإسلام وشعائره.

5- **التعامل مع اللغة على أساس أنها جزء من هويتنا وشخصيتنا وكذلك التعامل مع النص اللغوي الأدمي على** أنه نص يخضع للتغيرات الدلالية وأن استعمالنا لهذا النص يكون وفق هذه المتغيرات خدمة اللغة العربية وتطويرها.

6-احترام النصوص القانونية و القرارات الصادرة عن المجامع اللغوية بخصوص تطوير اللغة , و العمل على **توحيد** المصطلح و المناهج التعليمية في البلاد العربية و التعامل بايجابية في هذا الاتجاه .

1- قائمة الكتب :

أ- القرءان الكريم :

1- سورة البقرة ، آية 275.

2- سورة البقرة آية 35.

ب- الكتب العامة :

1- أشرف صالح محمد سيد ، دورية كان التاريخية –العدد الخامس عشر –مارس 2012.

2- إسماعيل باشا البغدادي ،هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.

3- أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط، 1،1889ج

4- السيوطي ، المزهر، تح محمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، منشورات المكتبة العصرية ،صيدا بيروت ،تاريخ إضافته 2014/11/01، ص 167.

5- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ،المقتضب ،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف (القاهرة) ، (1415ه-1994 م).

6- أبي السيوطي (911ه)، تحقيق أحمد شمس الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان) ،ط1 (1418).

7- أبو راس الناصري ، تُحقيق محمد بن عبد الكريم ، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ، 1990.

8- إبن منظور ، لسان العرب ، محمد بن مكرم ، المجلد دار صارد ، بيروت ، تاريخ إضافته 14 نوفمبر 2010 م.

9- إبراهيم أنيس ،عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي ،محمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية،ط4، 2004م.

10- إبن يعيش ، كتاب شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1422 ه - 2001 م.

11- إبن عقيل ،على ألفية إبن مالك ، تأليف محمد الخضري حاشية الخضري على شرح ، دار الفكر (مصر) ، 1400ه - 1980.

12- ابن هشام ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تُحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، دط ، 2117ج،1، 1964 – 1368.

13- إبن جني ،الخصائص ، تح محمد علي النجار ، الهيئة العامة لقصر الثقافة ، القاهرة ،ج2، 2006م، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية،1371ه-1952 م.

14- الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار، الصحاح ، دار العلم للملايين، بيروت لبنان،ط2 ، ج 2،1979 م.
15- البغدادي، خزانة الأدب ،تح عبد السلام هارون ، ، مكتبة الخانجي –القاهرة –ط1 ، 1406 هج1418،1-1997.
16- الرواية والإستشهاد في اللغة ، محمد عيد ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر ،مجلد1، ط1 01-01-1900.
17- الإعراب أبي الفتح إبن جني ، تحقيق حسن هنداوي، سر صناعة ، دار القلم (دمشق) ،ط 2 (1413ه-1993 م)
18- السيوطي ، الإقتراح في علم أصول النحو، مطبعة المعارف حيدر أباد ، ط2، دار البيروتي، دمشق، 1427-2006.
19- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ،دار الكتاب العربي ، ط4، بيروت لبنان ، ،ج1 ، 1407ه-2010.
20- البرهان في علوم القرءان ، تأليف بدر الدين الزركشي ، تحقيق أبي الفضل الدمياطي ، ط (1427-2006).
21- الحلواني ، محمد خير ، أصول النحو العربي ، الناشر الأطلسي، مصر ، ط2 ،1983.
22- الراجحي عبده ، النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضة العربية بيروت –لبنان ، ط1 ،1431-1979.
23- القاسمي ، علي معجم الإستشهادات ، مكتبة لبنان بيروت ،ط1 ،2001 م.
24- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية (1376ه-1957).
25- بدر الدين العيني اشتغل بعلوم عدة منها : الفقه والنحو والحديث والمعاني له شروح كثيرة.
26- بشير ضيف ،مراجعة وتقديم :عثمان بدري ، فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث، منشورات ثالة، الجزائر، الطبعة الثانية، ،2002.
27- تمام حسن ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة (المغرب) ، ط (1994)
28- جبر ، يحي عبد الرؤوف ، الشواهد اللغوية ، مجلة الأبحاث للنجاح المجلد الثاني ، بيروت لبنان ، العدد 06 ،1992.
29- جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي ، تخليص الشواهد وتخليص الفوائد ، ،دار الكتاب العربي (بيروت-لبنان) ، ط 1 (1406ه-1986م)

30- حبل ،محمد حسن ، الإحتجاج بالشعر في اللغة ،دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ،ط1 ، 30-12-1998 ،

31- حسن عباس ، اللغة و النحو ، دار المعارف القاهرة –مصر، 1966 ،ص .6.

32- خليل محمود إبراهيم الصمادي،مدرس في مدارس الملك عبد العزيز العالمية "الشويفات ، حاصل على شهادة إجازة في اللغة العربية، جامعة دمشق 1983م / أهلية التعليم الابتدائية، دار المعلمين، دمشق 1976م.

33- خلف الأحمر ، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي،. والنديم: الفهرس، من ص, والسيوطي جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، وخليفة (حاجي): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، 1794- 1800-2014.

34- خير الدين الزركلي –الأعلام- الجزء الأول ،ج1 ، دار العالمين ، مصر ، 21أبريل 2006.

35- خالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ،دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان) ، ط (1420ه-2001 م) ، 220/1.

36- رضا كحالة ، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1883.

37- سوار بن المضرب ، شاعر أموي : المقاصد النحوية في شرح شروح شواهد الألفية ، بدر الدين بن أحمد العيني ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيرووت –لبنان) ، ط1 (1426ه-2005 م).

38- عبد الكريم الفكون، تقديم وتُحقيق :أبي القاسم سعد الله، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة.1 ، ص1987 ،الأولى،1987.

39- عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصلي ، ولد قبل الثلاثين ثلاثمئة ، ومات يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر ، سنة إثنتين وتسعين وثلاثمائة ، ينظر وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، تأليف إبن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت (1972).

40- عبد القادر الجرجاني قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، دلائل الإعجاز، ، مكتبة الخانجي (مصر) ،ط5 ، (2004) .

41- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر ، واضع أصول البلاغة .(471 ه-1078 م).

42- علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي ، من أهل باحمشا ، (189هـ) إنباء الرواة على أنباه النحاة ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي (القاهرة) ، مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ، ط1(1406ه-1986م

43- محمد محمد مخلوف –شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، المطبعة السلفية-القاهرة مصر - 1349 ه.

44- مجنون ليلى هـ وقيس بن المؤرخ بن مزاحم العامري ، (68ه-688هـ) سمط الآلي في شرح أمالي القالي ، أبو عبيد البكري الأونبي ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة) ، ط (1354ه)

45- محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها (ط مكتبة الآداب) ،مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية - 2001م صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة 1984 .

46- محمد بسكر –أعلام الفكر الجزائري – الجزء الأول –دار كردادة للنشر والتوزيع ، بوسعادة-الجزائر –الطبعة2، 2015.

47- ناصر الدين سعيدوني ،ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ، .دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ط،2011 .

48- ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق ، المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري مكتبة الرشد (الرياض-السعودية) ،ط 1(1430-2009).

2– رسائل ماجستير :

1– أبي بكر بن العربي ، تصريف الفعل ، دراسة تحليلية في ضوء التراث الصرفي العربي ، رسالة ماجستير 2008.

2- بركات بن باديس القسنطيني (ت1107ه) ، قيد الشوارد في شرح الشواهد ، دراسة وتحقيق ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تيزي وزو الجزائر ، 2012.

3– مخطوطات :

1– أخبرنا بها إبنه الحاج محمد بن العربي عند زيارتنا له يوم الثلاثاء 27-06-2006 ، صباحا في بيته ، والمخطوط موجود في مكتبة العائلة .

2–البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) ، ، والمخطوط (م) ، ولقيس بن زهير في الكتاب ، 316/3، **والخزانة** ، 359،361،362/8 ، وشرح الأشموني ، 83/1 ، وبلا نسبة في أسرار العربية ، والمقرب ، 50/1 ، 203.

3-إبن الحاج (أحمد بن محمد بن عثمان) أنس الجليس في حلو الخناديس عن سينية إبن باديس (مخطوط) بزاوية طولقة ،دون ترقيم .

الملخص:

لقد حاولت هذه الدّراسة التعرف على الشواهد النحوية لدى الجزائريين و معالجة المؤلّفات النّحويّة بالدّراسة بعد **ما ثبت لديها وجود** دراسات غير مكتملة في هذا الميدان، فحاولت _قدر المستطاع_ إتمام ما أغفلته تلك المؤلّفات السابقة، ومن هذا المنطلق جاء عنواُ ن بحثنا :"**الشواهد النحوية لدى الجزائريين** ومن هنا تأتي "**أهميّة هذه الدّراسة**"، وهذا بَ رْصدها للكتاب النّحوي في تلك الفترات المتعاقبة، وماَ شابَها من تطور ، وتغيير، وتنوع، ومن خلال البحث في المصادر ومحاولة معرفة العلاقة بين كتب التأليف النّحوية في الشواهد الجزائرية .

الكلمات المفتاحيّة:

الشاهد ، الشواهد النحوية، حركة التّأليف، منهجية التأليف الشواهد النحوية لدى الجزائريين .

Summary:

This study has attempted to identify the grammatical evidence of Algerians and to address the grammatical writings by studying, after it was proven that there are incomplete studies in this field. Hence the "importance of this study", and this is her monitoring of the grammatical book in those successive periods, and the similar development, change, and diversity, through researching the sources and trying to find out the relationship between the books of grammatical authorship in the Algerian evidence.

key words:

The witness, grammatical evidence, the composition movement, the methodology of authorship The grammatical evidence of Algerians

الفهرس

قائمة الفصـــــــــــول	رقم الصفحة
الإهداء والشكر	/
المقدمة	أ–د
« المبحث الأول :حركة التأليف في الشواهد النحوية [1]	
تمهيد	06
المطلب الأول : مفهوم الشواهد النحوية	20–07
المطلب الثاني :أهم المؤلفات التي تناولت الشواهد النحوية	23–21
المطلب الثالث : شرح الشواهد النحوية لدى الجزائريين	26–24
«المبحث الثاني:منهجية التأليف في شروح الشواهد لدى الجزائريين [1]	
المطلب الأول : فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى ، عبد الكريم فكون	34–27
المطلب الثاني : قيد الشوارد في شرح الشواهد (شرح المكودي على الخلاصة) بركات إبن باديس القسنطيني	41–35
المطلب الثالث :شرح العلامة الإعرابية في الشواهد الشعرية لدى الشيخ أبي بكر بن العربي	54–42
الخاتمة	57–55
قائمة المصادر والمراجع	61–58
الملخص	62
الفهرس	/